جامعة الطائف

حروف المعاني في بعض الآيات المتشابهة لفظياً دراسة نحويّة دلاليّة

د . عبد الله بن محمَّد السليماني
الأستاذ المشارك بقسم اللُّغة العربيَّة.
كليَّة الآداب - جامعة الطَّائف

جامعة الطائف - مجلة العلوم الإنسانية (اللغة العربية وآدابها)
المجلد الرابع - العدد الثالث عشر - ذوالحجة ١٤٣٦هـ - سبتمبر٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث .

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله ، وبعدُ:

فهذا البحث الذي وسمته بـ : (حروف المعاني في بعض الآيات المتشابهة لفظياً . دراسة نحوية دلالية) تضمَّن دراسة أربعة نماذج قرآنية ، وموطن الشاهد فيها :

- النموذج الأول :"وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا ..." الآية [البقرة: ٣٥]

"و يا آدم اسكن أنت و زوجك الجنة فكلا من حيث شئتما..." الآية [الأعراف :١٩]

- النموذج الثاني : "يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم....." الآية [التوبة :٣٢]

"يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ..." الآية [الصف :٨]

- النموذج الثالث : "ولن يتمنوه أبدا..." الآية [البقرة : ٩٥]

"ولا يتمنونه أبدا... " الآية [الجمعة :٧]

- النموذج الرابع : " كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ "الآية [لقمان: ٢٩]

"كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ..." الآية [فاطر : ١٣]

" كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى أَلا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ" الآية [الزمر ٥]

وهذه النماذج تتعلق بوضع كل حرف في موطنه في الآيات المتشابهة لفظاً، وجاء الاختلاف فيها في الحرف .

وقد حاولت أن أنوّع بين نماذج هذه الدراسة التي تتعلق باختلاف الحروف في الآيات المتشابهه لفظاً ، فنموذج يتعلق بحرفي العطف (الواو، الفاء) ، وثانٍ يتعلق بحرفي النفي (لا ، لن) ، وثالثٌ يتعلق بحرفي الجر (إلى ، اللام) ، ورابعٌ يتعلق بالحرفين (أنْ ، واللام) الداخلَينِ على الفعل المضارع .

وقد درست القليل ، وتركت الكثير خضوعاً للمأذون به في مثل هذه البحوث ، كما أنني قصدت التمثيل لا الاستقصاء ، وقد قدمت بمقدمة ذكرت فيها عنوان البحث ، وأهميته ، وأسباب اختياره، ومنهجه . كما ختمت بخاتمه ذكرت فيها أهم نتائج البحث .

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على من أرسله الله هاديا ومبشِّراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، نبينا محمدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعدُ:

فإن خير الكلام كلام الله ، وأشرف الذكر هذا القرآن ، ولا عجب في ذلك؛ فإن هذا الكتاب كتاب عزيز ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد.

وأشرف العلوم ما تعلّق بهذا الكتاب العظيم ، وكان خادماً له ومُبيِّنا ومُفَسِّراً ، وهذا البحث أرجو أن يكون كذلك؛ وذلك لكونه يتعلق بكلام الله ، وفيه بيان شيءٍ من إعجازه وبيانه فيما يتعلق بحروف المعاني في الآيات التي تشابهت في ألفاظها.

فكلّ حرفٍ بل كلمةٍ في القرآن الكريم جاءت في موقعها المناسب. وكلام العرب مبنيٌّ على فهم معاني حروفه ، والقرآن الكريم نزل بلسان العرب ، وقد بلغ الذّروة في الفصاحة والبيان ، وقد تحدّى الله أرباب الفصاحة وأولي البلاغة والبيان أن يأتوا بمثله أو بآيةٍ من مثله. قال المُرَادي: "فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنياً أكثرها على معاني حروفه ، صُرفت الهمم إلى تحصيلها ، ومعرفة جملتها وتفصيلها ، وهي مع قلّتها وتيسّر الوقوف على جملتها قد كثُر دورها ، وبعُد غورها ، فعزّت على الأذهان معانيها ، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها"[(١)]. وقال المالقي: "فإن لسان العرب لما كان أشرف الألسنة... وكان مقسّماً إلى تقسيمه المعروف ، من الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وكانت الحروف أكثر دوراً ، ومعاني معظمها أشدَّ غَوْراً ، وتركيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها اقتضى ما خطر من النظر أن أبحث..." [(٢)].

والحرف في اللغة: الطَّرَف ، ومن ذلك قولهم: حرف الجبل ، أي طَرَفه ، وطَرَفه أعلاه المحدّد[(٣)].

وأمّا في الاصطلاح: ف" قد حُدَّ بحدود كثيرة. ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف: كلمة تدل على معنى في غيرها فقط"[(٤)].

والحرف ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مختص بالاسم مثل: إنَّ وأخواتها ، ومختص بالفعل مثل: أنْ المصدرية وأخواتها ، ومشترك بين الاسم والفعل مثل: هل ، وحقّه ألا يعمل لعدم اختصاصه بأحدهما. ومن خلال هذا التقسيم نستطيع أن نجعل الحرف قسمين هما: عامل ، وغير عامل.

واختُلف في عدد هذه الحروف ، فذكر بعضهم أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون حرفاً ،

---

(١) الجنى الداني (١٩).

(٢) رصف المباني (٩٧).

(٣) ينظر لسان العرب (حرف) و الجنى الداني (٢٣).

(٤) الجنى الداني (٢٠).

وذكر بعضهم نيِّفاً وتسعين حرفاً ، وبعضهم جاوز بها المائة.

وأمّا عدد حروف مباني حروف المعاني فهي أقسام خمسة: أحادي ، وثنائي ، وثلاثي ، ورباعي ، وخماسي[1].

وقد صُنِّفت كتب خاصة في الحروف ، منها: (حروف المعاني والصفات) لأبي القاسم الزَّجَّاجي ، و (معاني الحروف) للرُّمَّاني ، ونُشر الكتاب أيضاً في بغداد سنة ١٩٥٥م بعنوان: (منازل الحروف) بتحقيق محمد حسين ياسين ، وكذلك كتاب (الأزهيّة في علم الحروف) لعلي بن محمد الهَرَوي ، و (رصْف المباني في حروف المعاني) للمالقي ، و(الجنى الداني في حروف المعاني) للمُرَادي ، و (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصاري.

أمّا المتشابه فمعناه في اللغة: المتماثل ، "والمتشابهات: المتماثلات"[2].

وأمّا المراد بالمتشابه اللفظي في القرآن الكريم فهو – عند الباحث- : الآيات التي تشابهت ألفاظها ، وجاء فيها اختلافٌ في الحركة ، أو الحرف ، أو الكلمة ، أو الجملة.

وتظهر أهمية هذا البحث من تعلُّقه بكلام الله الكريم ، فهو يدرس أربعة نماذج قرآنية تتعلق بوضع الحروف في مواضعها في الآيات المتشابهات في اللفظ.

كما أن في هذا البحث كشفاً لبعض مظاهر الإعجاز والبيان في كتاب الله الكريم في الآيات المتشابهة لفظاً وورد فيها اختلاف في الحرف ، فكل حرفٍ في القرآن الكريم جاء في موضعه ، وله دلالته ومعناه.

وفي هذا البحث أيضاً ردٌّ على بعض الفرق الضالة كالمعتزلة وغيرهم ، الذين اتخذوا اللغة طريقاً لبدعتهم ومسلكاً لضلالتهم ، فقد رُدَّ عليهم من حيث ما احتجوا ، وأُخرجوا من الباب الذي دخلوا منه وهو باب اللغة.

كما أن في هذا البحث إجابة عن بعض التساؤلات التي ولجت نفوس كثير من قرّاء كلام الله عامة ، وطلاب العربية خاصة فيما يتعلق ببعض الحروف التي جاءت مختلفة في الآيات المتشابهة لفظاً ، وفيه تجلية لبعض الأسرار والعلل في هذا الجانب من الناحية اللغوية.

ومنهج البحث منهجٌ وصفيٌّ تحليليٌّ يقوم على ذكر نموذج الدراسة أولاً ، وهو مكوّن من آيتين أو ثلاث ، ثم تحديد موطن الشاهد فيها ، ثم عرض أقوال العلماء من أهل اللغة والنحو والتفسير وعلم المتشابه والمُشْكِل وغيرهم ، مع الترجيح أو التقوية أو التضعيف لتلك الأقوال دون قائليها ، وبلا تعصّب أو تحيّز

كما تم تخريج الآيات ، والأحاديث ، والأشعار ، والأقوال التي أوردها الباحث في الحاشية.

(١) ينظر المصدر السابق (٢٥ -٢٩).

(٢) مختار الصحاح (شبه).

وهذا البحث الموسوم بـ (حروف المعاني في بعض الآيات المتشابهة لفظياً. دراسة نحوية دلالية) اقتصرت فيه على دراسة أربعة نماذج قرآنية ، وهذه النماذج تتعلق بوضع كل حرف في موطنه في الآيات التي تتشابه في ألفاظها ، وتختلف فيها الحروف.

وقد حاولت أن أُنوِّع بين نماذج الدراسة المتعلقة باختلاف الحروف في الآيات المتشابهة لفظاً ، فنموذجٌ يتعلق بحرفي العطف (الواو ، والفاء) ، وثانٍ يتعلق بحرفي النفي (لا ، ولن) ، وثالثٌ يتعلق بحرفي الجر (إلى ، واللام) ، ورابعٌ يتعلق بالحرفين (أنْ ، اللام) الداخِلَين على الفعل المضارع.

وقد درستُ غيضاً من فيض ، خضوعاً للمأذون به في مثل هذه البحوث ، كما أنني قصدت التمثيل لا الاستقصاء.

وأخيراً فهذا ما خطّه القلم ، فإن أصبت فذلك ما أرجوه ، فضلاً من الله ونعمةً ، وإن أخطأت فحسبي أنني اجتهدت وما ألَوْتُ جَهْداً ، وأسألُ المولى الكريم أن ينفع بهذا العمل ، والحمد لله أوَّلاً وآخراً.

النموذج الأول

١- قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾(١)

٢- وقوله تعالى: ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (٢)

الآية الأولى من سورة البقرة ، وموطن الشاهد فيها قوله تعالى: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا ﴾، والآية الثانية من سورة الأعراف ، وموضع الشاهد فيها قوله تعالى:﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا ﴾ ففي آية البقرة عطف الفعل "وكُلا" بالواو على الفعل "اسكن" ، وفي آية الأعراف جاء الفعل " فَكُلاَ " "معطوفاً بالفاء.

أجاب عن هذا الإشكال جمعٌ من العلماء ، ومنهم الخطيب الإسْكَافي الذي ذكر أن الأصل في ذلك: أنّ كل فعل عُطف عليه ما هو متعلِّق به تعلَّق الجواب بالابتداء ، والأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء ، فإن الأصل في ذلك أن يكون الثاني معطوفاً على الأول بـ (الفاء) لا بـ(الواو)(٣) ، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا ﴾(٤) وهذه الآية من سورة البقرة عطف فيها الفعل "كلوا" على "ادخلوا" بـ (الفاء) ، وذلك أن الأكل متعلق بالدخول ، والمعنى: إنّ دخلتموها أكلتم منها ، فالدخول طريق موصل إلى الأكل ، والأكل يتعلَّق حصوله بحصول الدخول ، ويوضّح ذلك ما جاء في سورة الأعراف في آية مشابهة لآية البقرة وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ ﴾(٥) فالفعل " وَكُلُوا " معطوف على " اسكنوا " بـ (الواو) دون (الفاء) ؛ لأن " اسكنوا " من السُّكنى وهو المُقام مع طول اللُّبْث ، والأكل لا يتعلق حصوله بحصول الإقامة والسُّكنى ، لأن من دخل بستاناً قد يأكل منه وإنْ كان مجتازاً ، فلمَّا لم يتعلّق الثاني بالأول تعلّق الجواب بالابتداء كان العطف بـ (الواو) دون (الفاء) ، وعلى ذلك جاء شاهدنا من سورة البقرة وهو قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ .

وأفاد الإسْكَافي أنّ "اسكن" يقال لمن دخل مكاناً ، ومعناه: الزم ذلك المكان الذي دخلته ولا تنتقل عنه ، كما أنّ "اسكن" يقال أيضاً لمن لم يدخل مكاناً ، فيقال له: اسكن هذا المكان ومعناه

(١)الآية (٣٥) من سورة البقرة.

(٢) الآية (١٩) من سورة الأعراف.

(٣)ينظر أوضح المسالك (٢٠٩/٤)،وشرح ابن عقيل (٣٧/٤)

(٤)الآية (٥٨) من سورة البقرة.

(٥)الآية (١٦١)من سورة الأعراف.

حينئذٍ ادخله ساكناً له ، كما تقول لمن عرضت عليه داراً ينزلها: اسكن هذه الدار فاصنع فيها ما شئت من الصناعات ، والمعنى: ادخلها ساكناً فافعل فيها كذا وكذا ، وعلى هذا المعنى جاء شاهدنا من سورة الأعراف وهو قوله تعالى: ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ فَكُلَا ﴾ بـ (الفاء) والحمل على هذا المعنى في آية الأعراف أَوْلى ، ويدل عليه قوله تعالى لإبليس في هذه السورة قبل الآية الشاهد: ﴿ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗا ﴾[1]، وفي المقابل قال لآدم: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ أي ادخل ساكناً ، ليوافق الدخول الخروج ، وعلى هذا تكون آية الأعراف خطاباً لآدم قبل دخول الجنة ، وتكون آية البقرة خطاباً له بعد الدخول مبالغةً في الإعذار والإنذار ، وتحقيقاً لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ، وقد وافق الإسكافي في جوابه هذا[2]، ونقل عنه – من غير عزوٍ – الفَخْرُ الرّازي[3]، والحسنُ القُمِّي[4]،و زكريا الأنصاري [5]والقَاسِمي[6]. وقد لخص الأنصاريُّ قول الإسكافي فقال: "لأن "اسكن" هنا معناه: استقر؛ لكون آدم وحواء كانا في الجنة ، والأكل يجامع الاستقرار غالباً؛ فلهذا عطف بـ (الواو) الدالة على الجمع ، والمعنى: اجمعا بين الاستقرار والأكل. وفي الأعراف معناه: ادخل؛ لكونهما كانا خارجين عنها ، والأكل لا يكون مع الدخول عادةً بل عقبه؛ فلهذا عطف بـ(الفاء) الدالة على التعقيب"[7]

والغريب أن زكريا الأنصاري في هذه المسألة لم ينقل عن الكِرْماني كما جرت بذلك عادته ، فإنه في الغالب ينقل عن الكِرْماني بلا عزوٍ في كتابه (فتح الرحمن) ولا يخرج عنه إلا نادراً كما حصل في هذا الموطن.

وعوداً على توجيه الإسكافي ومتابعيه فإنه لا يُسَلَّم للإسكافي في كلّ ما ذهب إليه؛ فإنه أفاد بأن "اسكن" في آية البقرة تعني الإقامة مع طول اللُّبْث ، وفي آية الأعراف تعنى الدخول ، وعلى هذا المعنى في التفريق بين المعنيين لكلمة "اسكن" في الآيتين أفاد بأن آية الأعرف خطابٌ لآدم –عليه السلام– قبل دخول الجنة ، وأن آية البقرة خطاب له بعد الدخول ، وفي كلٍّ ذلك نظرٌ؛ وذلك أن كلمة "اسكن" في لغة العرب إما أن يُراد بها السُّكون الذي هو ضد الحركة ، وإما أن يُراد بها السُّكْنى التي بمعني الإقامة[8] ، والمعنى الأول غير مراد في الآيتين ، وإنما المقصود المعنى

(١) الآية (١٨) من سورة الأعراف.
(٢) ينظر درة التنزيل (٢٢٢/١).
(٣) ينظر التفسير الكبير (٤/٣).
(٤) ينظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢٧٦/١).
(٥) ينظر فتح الرحمن (٢٥).
(٦) ينظر محاسن التأويل (١٠٧/٢).
(٧) فتح الرحمن (٢٥).
(٨) ينظر لسان العرب (سكن).

الثاني ، وما ذكره الإسْكَافي من أن "اسكن" في آية الأعراف تعني: ادخله ساكناً ، والمناط عنده على الدخول لا السُّكنى غير سديد في نظر الباحث؛ وذلك لأنك لا يمكن أن تقول لأحد: اسكن هذا الدار إلا عندما تريد منه أن يقيم فيها ، وأمّا إذا لم ترد منه الإقامة فيها فإنك تقول له: ادخل هذه الدار ولا تقول له: اسكنها.

وأمّا ما ذكره الإسْكَافي من أن آية الأعراف خطابٌ لآدم -عليه السلام- قبل دخول الجنة ، وأن آية البقرة خطاب له بعد دخولها ففيه نظرٌ أيضاً؛ فذلك يحتاج إلى دليل ، والأمر واحد في الآيتين ، والقصة واحدة[1] ، وقد حُكيت بألفاظ متشابهة ، وليس هناك دليل على التفريق بين الخطابين في الآيتين ، فإن مدار ذلك على التوقيف والنص والدليل ، ولا دليل على ذلك ، ولا ينبغي الاجتهاد في مثل ذلك بالرأي والظن ، ومما يؤكد ذلك أن الإسْكَافي لم يسبقه أحدٌ من العلماء عامة والمفسرين خاصة بهذا القول على ما انتهى إليه علمي وبحثي ، فهذا القاضي أبو محمد بن عطية يقول عند آية الأعراف: "إذا أُمر الإنسان بشيء وهو متلبس به فإنما المقصد بذلك أن يستمر على حاله ويتمادى في هيئته ، وقوله تعالى لآدم: "اسكن" هو من هذا الباب"[2] فابن عطية يفيد بأن "اسكن" في آية الأعراف تعني استمرار آدم في سكناه الجنة وهو فيها.

وذهب الكِرْماني إلى توجيه مُقاربٍ لتوجيه الإسْكَافي ، بل موافقٍ له في غالبه ، فقد أفاد بأن "اسكن" في آية البقرة ليست من السُّكون الذي هو ضد الحركة ، وإنما هي من السُّكون الذي معناه الإقامة؛ ولذا جاء الفعل "وكلوا" معطوفاً بالواو ، والمراد الجمع بين الإقامة فيها والأكل منها ، ولو جاءت (الفاء) مكان (الواو) للزم تأخير الأكل إلى الفراغ من الإقامة؛ لأن (الفاء) تفيد الترتيب والتعقيب. وأمّا "اسكن" في آية الأعراف فهو من السُّكنى التي يراد بها اتِّخاذ الموضع سكنا ، ويدل على ذلك إخراج الله لإبليس من الجنة بقوله تعالى: ﴿ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾[3] وخاطب آدم بقوله تعالى: ﴿ وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ والمعنى اتَّخذها أنت وزوجك مسكنا ، فجيء بالفاء "فكلا"؛ لأن اتِّخاذ المسكن لا يلزم منه أن يكون زمنه طويلا ممتدا يمكن الجمع فيه بين اتِّخاذ المسكن والأكل فيه ، فهو سريع الانقضاء ، بل إن الأكل يقع عقب الاتِّخاذ فتناسب مجيء (الفاء)[4].

وعند تأمّل توجيه الكِرْماني نجده موافقاً للاسكافي في توجيهه لآية البقرة ، فـ"اسكن" عنده تعني الإقامة ، وعلى ذلك يكون المراد في الآية الجمع بين الإقامة في الجنة والأكل منها ، ولذا جاء

(١) ينظر ملاك التأويل (٤١/١).

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢٥/٧) .

(٣) الآية (١٨) من سورة الأعراف.

(٤) ينظر البرهان في متشابه القرآن (١٠٦).

العطف بالواو "وكلوا".

وأمّا "اسكن" في آية الأعراف فعند الكِرْماني تعني اتِّخاذ الموضع سكناً، وعند الإسْكَافي تعني الدخول، أي: ادخله ساكناً، والمعنيان يفيدان أن الخطاب لآدم ـ عليه السلام ـ قبل دخول الجنة، وقد صرَّح بذلك الإسْكَافي، وأمّا الكِرْماني فتفسيره يتضمن ذلك، ويدل عليه أيضاً ما أفاده من أن اتِّخاذ المسكن لا يستدعي زمناً ممتداً يمكن فيه الجمع بين الأكل والاتِّخاذ، وإنما يكون اتِّخاذ المسكن أوَّلاً، ثم يكون الأكل عَقِبه، ولذا ناسب مجيء (الفاء).

وأما علة مجيء الفاء في "فكلا" في آية الأعراف فذكر الإسْكَافي أن الأصل في ذلك: أن كل فعل عطف عليه ما يتعلق به تعلُّق الجواب بالابتداء، وكان الأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء، فالأصل فيه عطف الثاني على الأول بـ (الفاء) دون (الواو).

وأمّا الكِرْماني فعلّل مجيء (الفاء) بقصر الزمن الذي لا يمكن الجمع فيه بين اتِّخاذ الموضع سكناً والأكل، وإنما يكون الاتِّخاذ أوَّلاً ثم يعقبه الأكل، ولذا ناسب مجيء (الفاء) الدالة على الترتيب والتعقيب. وهذا موطن اختلاف في التوجيه بين الإسْكَافي والكِرْماني. وقد وافق الزركشيُّ[1] الكِرْماني في توجيهه ونقله عنه بلا عزوٍ، لكنَّه أشارَ ـ بعد نقل توجيه الكِرْماني ـ إلى توجيه الإسْكَافي ومتابعيه فقال: "وذهب قومٌ إلى أن ما في الأعراف خطابٌ لهما قبل الدخول، وما في البقرة بعد الدخول"[2].

كما أن ابن جَمَاعَة قال بتوجيه الكِرْماني، لكنه زاد عليه فذكر مناسبة مجيء آية البقرة بـ (الواو) فأفاد أنه لما نُسب القول لله "وقلنا يا آدم" ناسب زيادة الإكرام بالواو "وكلا" التي تدل على الجمع بين السُّكنى والأكل، ولذا جاء في آية البقرة "رغداً" "حيث شئتما" لأنه أعم. وأمّا آية الأعراف فافتتحت بقوله تعالى: "و يا آدم" فليست مثل آية البقرة "وقلنا يا آدم"، ولذا ناسب مجيء (الفاء) "فكلا" التي تدل على الترتيب والتعقيب؛ لأن الأكل بعد الاتِّخاذ، ومن حيث لا يعطي عموم معنى "حيث شئتما"[3].

وقد نقل السيوطيُّ[4] عن ابن جماعة بلا عزوٍ، وقد جرت عادته بذلك غالباً.

وما ذكره ابن جماعة من مناسبة مجيء (الواو) في آية البقرة، و (الفاء) في آية الأعراف فيه نظرٌ؛ فقد ذكر أن آية البقرة لما افتتحت بـ "وقلنا" ناسب مجيء (الواو) الدالة على الجمع؛ لأن في "وقلنا" نسبة القول إليه تعالى، وفي ذلك زيادة إكرام.

(١) ينظر البرهان في علوم القرآن (١/١٢٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) كشف المعاني في المتشابه المثاني (٩٨).

(٤) ينظر الاتقان في علوم القرآن (٣/٣٤٠) ومعترك الأقران (١/٦٧).

ويرى الباحث أن "وقلنا يا آدم ، "ويا آدم" في الدلالة سواء ، إلا أن آية البقرة فيها حكاية قول الله لآدم ، وآية الأعراف افتتحت بالخطاب الربّاني لآدم مباشرة.

كما أن ابن جماعة ذكر أن آية البقرة جاء فيها: "حيث شئتما" وفي ذلك عموم وزيادة إكرام ، ولذا ناسب مجيء "وكلا" (بالواو) الدالة على الجمع ، وهذا غريبٌ جداً ، فإن آية الأعراف أيضاً جاء فيها "من حيث شئتما" ، وربما كان ذلك سهواً منه ـ رحمه الله ـ وجلّ وتنزّه من لا يسهو.

أما ابن الزُّبَيْر الغرناطي فقد وجّه بتوجيه مُباين لسابقَيه ـ الإسْكَافي و الكِرْماني ـ فقد أفاد بأن مورد الآيتين وسياقهما مختلف ، ففي سور البقرة كان القصد مجرد الإخبار للرسول -صلى الله عليه وسلم- بقصة آدم -عليه السلام- وبدء خلقه وأمر الملائكة بالسجود له ، وإباء إبليس السجود له ، ثم ما أمر به آدم ـ عليه السلام ـ من سكنى الجنة والأكل منها ، فالقصد من ذلك التعريف والإعلام من غير ترتيب زماني ، فناسب مجيء (الواو) لا (الفاء).

وأما آية الأعراف فالمراد منها تعداد نعم الله على آدم وذريته ، فقد تقدّمها قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[1] ثم جاء بعد ذلك ذكر الخلق والتصوير ، وأمْر الملائكة أن يسجدوا لآدم -عليه السلامَ- ثم طرْد إبليس من الجنة ، فناسب ذلك العطف بـ (الفاء) الدالة على الترتيب ، وليس مجيء (الفاء) هنا لأنه موضع شرط وجزاء ، وإنما المراد ما ذكر آنفا ، فلما اختلف القصد في الآيتين اختلفت العبارة ، فجاء كلٌّ على ما يناسب[2].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن الزُّبَيْر غير مُقنع ، ولا دليل عليه ، فقد ذكر أن سياق آية البقرة قُصِد منه الإخبار للرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ والتعريف والإعلام من غير ترتيب زماني ، بخلاف آية الأعراف ،و ذلك يحتاج إلى دليل ، وأما ما ذكره من أن آية الأعراف فيها تَعْداد نعم الله على آدم ـ عليه السلام ـ من الخلق والتصوير وسجود الملائكة لآدم عليه السلام ـ وطرد إبليس ، فلذلك ناسب العطف بـ (الفاء) الدالة الترتيب ، فذلك موجود كذلك في سورة البقرة قبل الآية الشاهد ، فقد سبق قبل آية البقرة ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[3] ،﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً .. ﴾[4] الآية ،﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ... ﴾[5] الآية ،﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ... ﴾[6] الآية. فالسياق في سورة البقرة ـ في نظر الباحث ـ

(١) الآية (١٠) من سورة الأعراف.
(٢) ينظر ملاك التأويل (٤٣/١) .
(٣) الآية (٢٩) من سورة البقرة.
(٤) الآية (٣٠) من سورة البقرة.
(٥) الآية (٣١) من سورة البقرة.
(٦) الآية (٣٤) من سورة البقرة.

أكثر تعداداً لنعم الله تعالى على آدم ـ عليه السلام ـ منه في سورة الأعراف.

وأما ما ذكره ابن الزُّبَيْر من أن العطف بـ (الفاء) "فكلا" في آية الأعراف ليس لأنه موضع شرط وجزاء فذلك سديدٌ في نظر الباحث، ولعله بذلك يَرُدُّ على ما ذهب إليه الإسْكَافي، والأمر كذلك، فليس في الآية شرط وجزاء، وإنما هو امتنان من الله تعالى على آدم بإسكانه الجنة، وإكرامه بالأكل منها حيث شاء، وليس المراد: إن دخلت فكُلْ، فالدخول شرط لحصول الأكل، وإنما الدخول سبب إلى الأكل، ولا يمكن الأكل إلا بالدخول.

وقد ذهب ابن عاشور إلى توجيه قريب ـ في نظري من توجيه الغِرناطي، فقد أفاد ابن عاشور أن العطف بـ (الواو) أعمُّ كما في آية البقرة، وأما آية الأعراف ففيها إذن الله لآدم أن يتمتع بثمار الجنة بعد أن أمره الله بسُكْنى الجنة، وفي ذلك مِنَّة عاجلة تتضمن تمام التكريم، ولما كان ذلك حاصلاً في تلك الحَضْرة وكان فيه مزيد تنغيص لإبليس المتكبر كان المقام يقتضي إخبار السامعين به في المقام الذي حُكي فيه الغضب على إبليس ولعنه.

وأمّا آية البقرة فجاءت بإعلام السامعين بِمِنَّة الله – تعالى – على آدم بسُكنى الجنة والأكل منها، فالمقام لتذكير بني إسرائيل بفضل آدم، وذكر ذنبه وتوبته، والتحذير من كيد الشيطان ومكره[1].

ويرى الباحث أن ما ذكره ابن عاشور من مناسبة مجيء (الواو) و(الفاء) في آيتي البقرة والأعراف غير ظاهر. وأمّا ما ذكره من أن العطف بالواو أعمّ فهو كما قال.

وأما أبوحيّان فقد أجاب بجواب مختصر فقال عند آية الأعراف: "تقدم تفسير هذه الآية في البقرة، إلا أن هنا ﴿ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾، وفي البقرة ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾.

قالوا: وجاءت على أحد محاملها، هو أن يكون الثاني بعد الأول"[2].

ويظهر من جواب أبي حيّان الاختصار والاقتضاب، كما يظهر أنه ناقل لهذا التوجيه، ولم يعزه لأحد، وليس ذلك من توجيهه؛ وذلك أنه قال: "قالوا: ..." الخ، ولم يُعقِّب أبو حيّان على هذا التوجيه بتقوية أو تضعيف.

وقوله: "قالوا: وجاءت على أحد محاملها، وهو أن يكون الثاني بعد الأول" مُشْكِل مُحْتَمِل، وأظنه يتحدث عن (الواو)، يقول المُرَادي: "فإذا قلت: قام زيد وعمرو، احتمل ثلاثة أوجه: الأول: أن يكونا قاما معا في وقت واحدٍ. والثاني أن يكون المتقدم قام أوَّلاً. والثالث: أن يكون المتأخر قام أوَّلاً"[3]. وقد بيّن ابن مالك درجة كل وجه من هذه الوجوه، فذكر أن المعطوف بالواو

(١) ينظر التحرير والتنوير (٨/٥٤).

(٢) البحر المحيط (٥/٢٤).

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (١٥٨).

إذا خلا من القرينة فإنه يحتمل المعيّة برجحان ، والتأخر بتوسط ، والتقدم بقلة[1].

فإذا كان أبو حيّان يتحدث عن (الواو) فإنه يريد المعنى الثاني الذي ذكره المُرَادي ، وهو أن ما بعد الواو متأخر عن الذي قبلها. أيّ أن "كلا" بعد "اسكن" ، فالسكن قبل الأكل.

ويحتمل أن أبا حيّان يتحدث عن (الفاء) حين قال: "وقالوا: جاءت على أحد محاملها..." الخ و (الفاء) كـ(الواو) مختلف أيضاً في دلالتها ومعناها ، فالمشهور أن ما بعد (الفاء) لاحق لما قبلها ، وذهب الفرّاء أنه قد يكون سابقا لما قبلها ، وذهب بعضهم -ومنهم الجَرْمي- إلى أن (الفاء) قد تأتي لمطلق الجمع كـ(الواو) [2].

"غير أن القرآن في كثير من نصوصه خالف ظاهر ما أوجبه النحاة من تقدم المعطوف عليه في الوجود ، فوقعت فيه (الفاء) عاطفة لما هو متقدم على المعطوف عليه حينا ، ولما هو واقع معه في آن واحد حينا آخر ، إلى القول بأن الترتيب لا يلزم فيها ، واستدلوا... أما البصريون الذين يرون الترتيب معنى لا يتخلف في (الفاء) فإنهم يؤولون ذلك بأحد وجهين: إمّا بالتأوّل في الفعل على سبيل التجوّز بالمسبّب عن السبب ، وإما بالتأوّل في الترتيب ، وجعْله ترتيبا لفظيا ، أطلقوا عليه الترتيب في الإخبار"[3].

"غير أن هذا الذي جعله النحاة أصلا في معاني الفاء (التعقيب) ، وبه ميزّوها عمّا سواها من حروف العطف لم يطّرد لهم عند التطبيق على لسان العرب ، فلم يجدوا بُدًّا من التوسع في معنى التعقيب فقالوا: "هو في كل شيء بحسبه ، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فُولد له ، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل ، وإن كانت متطاولة ، ...وهكذا تفاوتت الآراء في تفسير ما خالف ظاهره التعقيب بين الاتّساع في مفهوم المُهلة ، والقول بعدم لزوم التعقيب ، ووقوع (الفاء) موقع (ثم)[4].

أما البقاعي فقد أفاد عند آية الأعراف بأن (الفاء) فيها تعني المعيّة أي أن الأكل مع السكن في وقت واحد ، قال البِقَاعي عند آية الأعراف: "ثم حسن في قوله "فكلا" العطف بـ (الفاء) الدال على أن المأكول كان مع الإسكان لم يتأخر عنه ، ولا منافاة بينه وبين التعبير بـ (الواو) في البقرة؛ لأن مفهوم (الفاء) نوع داخل تحت مفهوم (الواو) ، ولا منافاة بين النوع والجنس"[5].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه البِقَاعي غريبٌ وفيه نظر؛ وذلك أنه أفاد بأن الأكل مع السكن لم يتأخر عنه ، ولم أجد أحداً قال بهذا القول ، والمعروف والمشهور أن السكن يكون أوّلاً ، ثم يكون

(١) ينظر شرح التسهيل (٣/٣٤٧-٣٤٨).

(٢) ينظر الجنى الداني (٦١-٦٣) .

(٣) من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم "الفاء، ثم " (٢٥).

(٤) المصدر السابق (٥٧) .

(٥) نظم الدرر (٧/٣٧١) .

الأكل عقب السكن ، ولا يمكن حصول الأكل من الجنة قبل دخولها أو سُكناها.

وما ذهب إليه البِقَاعي وجدته عند الفَخْر الرّازي لكن باختلاف في أوّل النص ، وهذا نصُّ كلام الفَخْر الرّازي: "قال في سورة البقرة: ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ بـ (الواو) وقال ها هنا : "فكلا" فما السبب فيه؟ والجواب من وجهين: الأول أن (الواو) تفيد الجمع المطلق ، و(الفاء) تفيد الجمع على سبيل التعقيب ، فالمفهوم من (الفاء) نوع داخل تحت نوع المفهوم من (الواو) ولا منافاة بين النوع والجنس"[1]. ولم يذكر الفَخْر الرّازي الوجه الثاني.

وألحظ أنّ الفَخْر الرّازي ذكر أن (الواو) تفيد الجمع المطلق ، و(الفاء) تفيد الجمع على سبيل التعقيب ، وأما البِقَاعي فذكر أن (الفاء) تفيد المعيّة ، أيّ أن الأكل كان مع السكن ، وقد ذكرت آنفاً غرابة ما ذهب إليه البِقَاعي ، كما أشرت قريباً إلى أن نص البِقَاعي موجود عند الفَخْر الرّازي مع اختلاف في أوّل النص.

ولي مع البِقَاعي والرّازي وقفة ، أمّا البقاعي فقد وجّه عند آية البقرة بتوجيه مُباين لتوجيهه عند آية الأعراف ، فقد أفاد بأن سياق "آية البقرة لبيان النعم؛ ولذا ناسب العطف بـ (الواو) "وكلا". وأمّا في آية الأعراف "فإنه أُريد التذكير بالنعم التعريف بزيادة التمكين وأنها لم تمنع من الإخراج تحذيرا للمتمكنين في الأرض المتوسعين في المعايش من إحلال السطوات وإنزال المثلات كما سيأتي إن شاء الله"[2]

ويرى الباحث أن التوجيه هنا مخالف لما ذكره عند آية الأعراف ، وأن هذا التوجيه غريب أيضاً ، وهو غير وجيه.

وأمّا الفَخْر الرّازي -الذي أظن أن البِقَاعي قد نقل نصّ كلامه من غير عزوٍ له وتصرّف فيه (في أوّله) تصرُّفاً يحيل المعنى ويُغَيّره- فقد وقع فيما وقع فيه البِقَاعي ، فوجّه عند آية الأعراف بتوجيه مُباين لتوجيهه عند آية البقرة ، وقد سبق نصّ كلامه[3] ، وهو مخالف لتوجيهه عند آية البقرة[4] الذي وافق فيه الإسْكَافي.

وما وقع فيه الفَخْر الرّازي والبِقَاعي خطأ منهجي ، وربما كان سببه النقل عن غير واحد دون مراجعة للقول الأول ، أو النقل عن أحد العلماء في موضع ، والاجتهاد بالرأي في موطن آخر دون الرجوع والمراجعة للآية السابقة.

وأمّا ما أفاده الفَخْر الرّازي عند آية الأعراف من أن (الواو) تفيد الجمع المطلق ، وأن (الفاء) تفيد الجمع مع التعقيب ، والمفهوم من (الفاء) نوعٌ داخل تحت المفهوم من (الواو) ، وفي آية البقرة

(١) التفسير الكبير (١٤/٤٥) .

(٢) نظم الدرر (١/٢٨٣) .

(٣) ينظر أعلى هذه الصحيفة .

(٤) ينظر ص (٣٨٩) .

ذكر الجنس ، وفي آية الأعراف ذكر النوع ، ولا منافاة بين النوع والجنس[١] ، فيرى الباحث أن ذلك جيدٌ وجيهٌ؛ ف(الواو) أعم لدلالتها على مطلق الجمع بدون قيد تعقيب أو تراخٍ ، وأمّا (الفاء) فتدل على الجمع والمشاركة على سبيل التعقيب ، فعندما تقول: قام محمد وزيد ، دلت الجملة على أن محمداً وزيداً قاما ، وعندما تقول: قام محمد فريد ، فإن ذلك يدل في الغالب أن محمداً قام أوّلاً ثم قام زيد عقب ذلك ، وكذلك حين تقول: قام النائم فغسل وجهه ، يدل على أن القيام حصل أوّلاً ، ثم تبعه غسل الوجه على سبيل التعقيب ، ف(الواو) أعمّ من (الفاء)؛ لأن (الفاء) تدخل تحت مفهوم (الواو) لكونها أخصّ ، فهي تدل على الجمع والمشاركة بين الأشخاص أو الأحداث والأفعال على سبيل الترتيب والتعقيب ، وأمّا (الواو) فتدل على مطلق الجمع بلا قيد التعقيب أو التراخي.

وقد أيّد الباحث فاضل السّامرائي ما ذهب إليه الفَخْر الرّازي عند آية الأعراف ، فأفاد أن (الواو) صالحة لجميع الأزمان ، وأمّا (الفاء) فهي للتعقيب ، وجيء بـ (الواو) في آية البقرة لتدل على السعة والاختيار ، وهذا اللائق بمقام التكريم ، فلو قلت لرجل: ادخل وكُلْ ، كان له أن يأكل أي وقت شاء ، ولو قلت: له ادخل فكُلْ ، وجب عليه أن يأكل عقب دخوله ، فـ (الواو) أوسع زمناً من (الفاء) ، وجيء في كلٍّ موضع بما يناسبه[٢].

ويرى الباحث أن ذلك موافق لما ذهب إليه الفَخْر الرّازي مع زيادة بيان وهو جيّد وجيه.

وقبل الختم أودُّ أن أشير إلى أن ما ذكره الفَخْر الرّازي من أن (الواو) تفيد الجمع المطلق[٣] مردود عند بعض النحاة ، وصوابه عندهم أن يقال: إن (الواو) لمطلق الجمع وليست للجمع المطلق ، يقول المُرَادي: "قال بعض العلماء: الصواب أن يقال : الواو لمطلق الجمع ، لا للجمع المطلق؛ لأن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق ، لأنّا نفرِّق بالضرورة بين الماهية بلا قيد ، والماهية المقيّدة ، ولو بقيد (لا). والجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنًى هنا ، بل المطلوب هو مطلق الجمع ، بمعنى أيّ جمع كان ، سواء كان مرتبا أو غير مرتب ، ونظير ذلك قولهم: مطلق الماء ، والماء المطلق"[٤]. وقال ابن هشام: "وقول بعضهم: "إن معناها الجمع المطلق" غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد"[٥].

وما ذهب إليه الفَخْر الرّازي من أن (الواو) للجمع المطلق. بهذا القيد. هو قول جمهور النحويين[٦].

(١) ينظر التفسير الكبير (١٤/٤٥) .
(٢) ينظر التعبير القرآني (٢٩٠) .
(٣) ينظر التفسير الكبير (١٤/٤٥) .
(٤) ينظر الجنى الداني (١٦٢) .
(٥) مغني اللبيب (٢/٣٥٤).
(٦) ينظر الجنى الداني (١٥٨) .

النموذج الثاني

١- قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[١].

٢- وقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[٢].

جاءت الآية الأولى التي في سورة التوبة ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ ﴾ بـ (أنْ) مع الفعل المضارع، وجاءت آية الصف (الآية الثانية) ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ ﴾ بـ (اللام).

وقد أجاب عن ذلك جمعٌ من العلماء بأجوبة مختلفة، ومنهم الخطيب الإسكافي الذي أفاد أن آية التوبة جاءت على الأصل، فقد جاءت ب (أنْ) وهي الأصل في تعدي الإرادة إليها، والإرادة في هذه الآية تعلقت بإطفاء نور الله بأفواههم، وأمّا آية الصف وتعليق الإرادة فيها بالإطفاء مع زيادة (اللام) ففيها مذهبان للنحاة:

الأول: وضع (اللام) موضع (أنْ) ونيابتها عنها، وذلك مشهور، فالفعل يتعدّى لـ(اللام) مع ما يليها من الفعل كما يتعدى إلى (أنْ) وما تنصبه من الفعل المضارع فيقال: قصدت أن تفرحَ، وقصدت لتفرحَ، وهذا على سبيل التوسّع لا الحقيقة.

الثاني: أن الفعل "يريدون" عُدِّي إلى مفعول محذوف، و(اللام) الداخلة على الفعل المنصوب "يطفئوا" للتعليل، والتقدير: يريدون أن يكذبوا ليطفئوا نور الله بأفواههم، لأن قبل هذه الآية ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾[٣] الآية، فالفعل "يريدون" لم يذكر مفعوله اعتماداً على ما نبّه عليه بقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ فكأنّ التقدير: يريدون افتراء الكذب ليطفئوا نور الله، وعلى نحو ذلك قول الشاعر[٤]

---

(١) الآية (٣٢) من سورة التوبة.

(٢) الآية (٨) من سورة الصف.

(٣) الآية (٧) من سورة الصف.

(٤) هذه الأبيات لها قصة ومناسبة، وذلك أن "قيصر بعث إلى معاوية - رضى الله عنه - بعِلْجٍ من عُلوج الروم، طويل الجسم، يعجبه من كمال خلقته، وامتداد قامته، فعلم معاوية أنه ليس لمطاولته ومعارضته إلا قيس بن سعد بن عبادة؛ فإنه كان أجسم الناس وأطولهم، فقال له يوما وعند العِلْج: أذا أتيت رَحْلك فابعث إلي بسراويلك، فعلم قيسٌ مُراده، فنزعها ورمى بها إلى العِلْج والناس ينظرون، فلبسها العِلْج فنالت ثُنْدُوَتَه، فعجب الناس، فأطرق الرُّومي مغلوبا، وليمَ قيس على البَذْل بحضرة معاوية فأنشد يقول:

أردتُ لكيْما يَعلَمَ النَّـاسُ أنَّها ... سَرَاويلُ قَيْسٍ والوفُـودُ شُهـودُ

وأنْ لا يقولوا غَابَ قَيسٌ وهـذه ... سَرَاويلُ عادِيٍّ نَمَتْه ثَمُـودُ

إني من القوم اليمانِينَ سَـيِّدٌ ... وما النـاس إلا سَيِّدٌ ومَسُـودُ

وبَدّ جميـعَ النـاس أصْلِي ومَنْ ... وجسمٌ به أعلـو الرجـالَ مديدُ =

أردتُ لكيْما يَعلَمَ النَّاسُ أنَّهـــا سَـــرَاويـلُ قَـيْـسٍ والـوفُـودُ شُـهـودُ
وأنْ لا يـقـولـوا غَـــابَ قَـيـسٌ وهـذه سَـرَاويلُ عـادِيٍّ نَمَتْـه ثَمـــــودُ

أي أردت أن أنزِع سراويلي ليعلم الناس إذا رأوها ورأوا طولها أنها لعاديٍّ القامة ، ثموديٍّ الخِلقة.

فلذا اختصت آية الصف بدخول (اللام) على الفعل "يطفئوا" ، وأمّا آية التوبة فالمراد الإطفاء ، ويدل عليه قوله تعالى قبل الآية الشاهد:﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ... ﴾[1] الآية.

فالإرادة معدّاة إلى الإطفاء والفعل "يريدون" عُدِّي إلى "أنْ يطفئوا" وهذا ما حكى الله عنهم أنه قولهم بأفواههم ، والمراد يريدون أنْ يدفَعوا الحق بالباطل من أفواههم.

وهذا المذهب (الثاني) هو قول المحققين[2].

ونلاحظ أن الإسْكَافي ذكر أن الأصل "يريدون أن يطفئوا" كما في آية التوبة ، وأمّا "يريدون ليطفئوا" في آية الصف بزيادة (اللام)ففيها مذهبان للنحاة: أحدهما أن (اللام)تقع موقع (أنْ) وتنوب عنها. وثانيهما: أن (اللام) للتعليل: والفعل "يريدون" مُعدّى إلى مفعول محذوف.

وقد رجّح الإسْكَافي القول الثاني القائل بأنّ (اللام) تعليلية ، وذكر أن هذا القول قول المحققين.

ومن أشهر من ذهب إلى القول الأول القائل: بأن (اللام) في آية الصف تقع موقع (أنْ) في آية التوبة: الكِسَائي والفرّاءُ ، قال الفرّاء عند آية النساء ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[3] : "وقال في موضع آخر:﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾[4] والعرب تجعل (اللام)التي على معنى (كي) في موضع (أنْ) في أردت وأمرت. فتقول: أردت أنْ تذهبَ ، وأردت لتذهبَ وأمرتك أنْ تقومَ ،

= ولذا يقال: "سراويل قيس، يضرب مثلا لثوب الرجل الضخم الطويل" هذا نص القصة في ثمار القلوب للثعالبي (٨٥٩/٢)، والقصة والأبيات موجودة أيضاً في الكامل للمبرِّد (٦٤٠/٢)، وسير أعلام النبلاء (١١٢/٣) مع اختلاف يسير، والبيتان منسوبان في اللسان (سرل) لقيس بن عبادة، والبيت الأول في الخزانة (٥١٤/٨) منسوب لقيس بن سعد أيضاً.

لكنّ ابن عبدالبر في الاستيعاب (٣٥٢/٣) في ترجمة قيس بن سعد أنكر هذه القصة وما فيها من أبيات فقال "خبره في السراويل عند معاوية كذب وزُور مُختلق ليس له إسناد، ولا يشبه أخلاق قيس ولا مذهبه في معاوية، ولا سيرته في نفسه ونزاهته، وهي حكاية مفتعلة، وشعر مُزوّر، والله أعلم".

(١) من الآية (٣٠) من سورة التوبة.

(٢)ينظر درة التنزيل (٧٠٤/٢).

(٣) الآية (٢٦) من سورة النساء.

(٤) الآية (٢٧) من سورة النساء.

وأمرتك لتقومَ ، قال الله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1] وقال في موضع آخر:﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾[2] وقال : "يريدون ليطفئوا" و "أن يطفئوا" وإنما صلحت (اللام) في موضع (أنْ) في أمرتك وأردت لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي ، ألا ترى أنك تقول : أمرتك أن تقوم ، ولا يصلح أمرتك أن قمت"[3]

وظاهرٌ أنّ الفرّاء من كلامه هذا أنه يرى أن (اللام) التي بمعنى (كي) تقع موقع (أنْ) إذا جاء بعدها فعل مضارع ، وسُبقت بالفعل (أراد) أو (أمر) ، فهو يشترط أن تسبق (اللام) بالفعل (أراد) أو(أمر) ، وأن يأتي بعدها فعل مستقبل لا ماضٍ ، وأن تكون (اللام) بمعنى (كي) .

وقد ذهب إلى أن (اللام) في آية الصف بمعنى (أنْ) أبو عبدالرحمن الضّرير النيسابوري ،[4] وأبو بكر الرّازي ،[5] ونقله الزركشيُّ.[6] ونسَب هذا القول للكسائي والفرّاء أبو حيّان[7] والشّوكاني[8] والقَنُّوجي[9] وقد وجدته للكسائي في (معاني القرآن)[10] عند قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[11] حيث نقل محقِّق الكتاب أو جامعه نسبته للكسائي من (البحر المحيط). ونصُّ أبي حيّان: "بل ذلك مذهب الكِسَائيّ والفرّاء زعما أن لام (كي) تقع في موضع (أنْ) في أردت وأمرت ، قال تعالى:﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[12]﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾ أي: أن يطفئوا"[13] .

وقبل أن أغادر هذا القول القائل بأن (اللام)وقعت موقع (أنْ) ونصبت ما بعدها من الفعل المستقبل ، نتساءل عن هذه (اللام) أهي ناصبة بنفسها لما بعدها؟ أم أن النصب بـ (أنْ) المضمرة؟ والجواب: في ذلك خلاف بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون يرون أن (اللام) ناصبة بنفسها من غير إضمار (أنْ)؛ لأنها قامت مقام (كي) ، فكما أن (كي) تنصب الفعل

(١)الآية (٧١) من سورة الأنعام.
(٢)الآية (١٤) من سورة الأنعام.
(٣) معاني القرآن (٢٦١/١) .
(٤)ينظر وجوه القرآن الكريم (٢٨٥) .
(٥)ينظر أنموذج جليل (٦٧).
(٦)ينظر البرهان في علوم القرآن (٤٤٣/٤) .
(٧)ينظر البحر المحيط (٥٥٤/٤).
(٨)ينظر فتح القدير (٢٧١/٥) .
(٩)ينظر فتح البيان (١٢١/١٤).
(١٠)(١٣٢) .
(١١)الآية (٧١) من سورة الأنعام .
(١٢)الآية (٢٦) من سورة النساء.
(١٣)البحر المحيط (٥٥٤/٤) .

فكذلك ما قام مقامه. والبصريون يرون أن الناصب للفعل (أنْ) المضمرة وليست (اللام)؛ لأن (اللام) من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ، فوجب أن ينصب الفعل بتقدير (أنْ)[1]. فالبصريون يمنعون النصب بـ (اللام)؛لأنه ثبت لها الجر في الأسماء ، فلا يجوز أن ينصب بها الفعل[2] ، وقد ضعّف ابن عطية[3] قول الكوفيين ومِن أبرزهم الكِسَائيّ والفرّاء.

وأودُّ أن أُنَبِّه على أن أبا عبدالرحمن الضّرير النيسابوري ذكر أن (اللام) تقع موقع (أنْ) ومثّل على ذلك بآيتي التوبة والصف[4] (الشاهد) ، كما أنه ذكر عكس ذلك ، فأفاد أنّ (أنْ) تقع موقع (اللام)[5] ومثّل على ذلك أيضاً بآيتي التوبة والصف ، وهذا غريبٌ وغير سديد -في نظر الباحث- فإني لم أجد أحداً قال بأن (أنْ) وقعت موقع (اللام) في قوله تعالى:﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا ﴾ أي ليطفئوا ، وإنما ذهب بعض العلماء من النحاة والمفسرين وغيرهم إلى أن (اللام) تقع موقع (أنْ) في مثل قوله تعالى:﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا نُورَ ٱللَّهِ ﴾ وليس العكس.

وأما القول الثاني الذي ذكره الإسْكَافي ونسبه للمحققين- وخلاصته: أن اللام تعليلية ، وأن مفعول الفعل "يريدون" محذوف ، قيل في تقديره: يريدون افتراء الكذب ليطفئوا نور الله بأفواههم - فقد نقله مع غيره من الأقوال من غير ترجيح الكِرْماني[6]، والمُنْتَجَب الهَمَذَاني[7]، وأبوحيّان[8]، والسَّمِين الحَلبي[9]، وأبوزكريا الأنصاري[10]، والشَّوْكاني[11]، والقَنُّوْجِي[12]، ومحمد رشيد[13] وغيرهم ، وقد ذهب إلى هذا القول ابن جَمَاعة[14] وقال به.

وهناك قولٌ ثالثٌ -لم يذكره الإسْكَافي- قال به الزَّمَخْشَري ، فقد قال عند آية الصف:﴿ يُرِيدُونَ

(١) تنظر هذه المسألة بالتفصيل في الإنصاف في مسائل الخلاف (٥٧٥) .
(٢) ينظر الدر المصون (٦٦٠/٣) .
(٣) ينظر المحرر الوجيز (٨٨/٤) .
(٤) ينظر وجوه القرآن (٢٨٥) .
(٥) ينظر المصدر السابق (٣٤) .
(٦) ينظر البرهان في متشابه القرآن (١٨٩) (٣١٢).
(٧) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤٦٢/٤) .
(٨) ينظر البحر المحيط (٥٥٤/٤) .
(٩) ينظر الدر المصون (٣١٨/١٠) .
(١٠) ينظر فتح الرحمن (٤٢١).
(١١) ينظر فتح القدير (٢٧١/٥).
(١٢) ينظر فتح البيان (١٢١/١٤).
(١٣) ينظر تفسير المنار (٣٨٧/١٠) .
(١٤) ينظر كشف المعاني (٢٠١) .

لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾الآية: أصله: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا ﴾ كما جاء في سورة براءة ، وكأن هذه اللام زِيدت مع فعل الإرادة تأكيداً له ، لما فيها من معنى الإرادة في قولك: جئتك لإكرامك ، كما زِيدت (اللام) في: لا أبا لك ، تأكيداً لمعنى الإضافة في :لا أباك"[1] وقد قال بنحو قول الزَّمَخْشَري أبو محمد بن عَطِيَة ، وهو معاصر للزَّمخْشَري ، قال ابن عَطِيَّة: "(واللام) في قوله "ليطفئوا" الصف لامٌ مؤكِّدة ، دخلت على المفعول ، لأن التقدير: يريدون أنْ يطفئوا. و(أنْ) مع الفعل بتأويل المصدر ، فكأنه قال: يريدون إطفاء. وأكثر ما تلزم هذه (اللام) المفعول إذا تقدَّم ، تقول: لزيد ضربت و لرؤيتك قصدت"[2].

وعند تأمّل القولين نجد الزَّمَخْشَري وابن عطية اتفقا على أن (اللام) تفيد التأكيد ، وأن التقدير : يريدون أن يطفئوا ، ولكن الزَّمَخْشَري صرّح بزيادة (اللام) ومثّل لذلك ، أما ابن عطية فلم يذكر أن (اللام) زائدة ، وإنما ذكر أنها للتأكيد ، وأفاد بأن هذه اللام أكثر ما تكون مع المفعول إذا تقدّم.

وقد نقل قولَ الزَّمَخْشَري ـ مفرداً ـ الفَخْرُ الرّازي[3] ، وأبورَيَّان بن رَيَّان[4] ، والقَاسِمي[5] ، كما نقله ـ مع غيره من الأقوال ـ المُنْتَجَب الهَمَذاني[6] ، والبيضاوي[7] وأبو زكريا الأنصاري[8] ، وأبو السُّعُود[9].

أما الشَّوْكاني[10] والقَنُّوجي[11] فنقلا عن ابن عطية ، كما نقلا قول الفَرَّاء السابق ذكره[12].

وقد نقل أبو حيّان قول الزَّمَخْشَري وابن عطية وعلّق عليه بقوله: "وأما قولهما: إن (اللام) للتأكيد ، وأنّ التقدير: أنْ يطفئوا ، فالإطفاء مفعول "يريدون" فليس بمذهب سِيبويهِ والجمهور"[13] ، كما أنه ردّ على ابن عطية فقال: "وما ذكره ابن عطية من أن هذا اللام أكثر ما

(١) الكشاف (١٠٥/٦) .
(٢) المحرر الوجيز (٥٠٧/١٥) .
(٣) ينظر التفسير الكبير (٣١٤/٢٩) .
(٤) ينظر الروض الريان (٤٨٦).
(٥) ينظر محاسن التأويل (١٥١/١٦) .
(٦) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤٦٢/٤) .
(٧) ينظر أنوار التنزيل (٤٩٠/٢) .
(٨) ينظر فتح الرحمن (٤٢١) .
(٩) ينظر إرشاد العقل السليم (٧١٩/٥) .
(١٠) ينظر فتح القدير (٢٧١/٥) .
(١١) ينظر فتح البيان (١٢١/١٤) .
(١٢) قول الفراء خلاصته أن (اللام) تقع موقع (أن) وقد سبق ذكره (٣٩٨).
(١٣) البحر المحيط (١٥٨/١٠).

تلزم المفعول إذا تقدّم ، ليس بأكثر ، بل الأكثر: زيداً ضربت ، مِنْ: لزيد ضربت"[1]. وقد نقل السَّمِين الحَلَبي أيضاً قول الزَّمَخْشَري وابن عطية وعلّق عليه بمثل قول أبي حيّان ، وتلك عادته غالبا ـ رحمه الله ـ إلا أنه زاد في تعليقه على قول ابن عطية فقال: "ثم قول أبي محمد: "وأكثر ما تلزم" إلى آخره ليس بظاهر ، لأنه لا قول بلزومها البتة ، بل هي جائزة الزيادة ، وليس الأكثر أيضاً زيادتها جوازاً ، بل الأكثر عدمها"[2]

وعند رجوعي لكلام ابن عطية عند آية الصف لم أجد فيه أيَّ إشارة لقول سِيبويهِ أو غيره ، وليس فيه إلا ما نقلته عنه آنفاً[3]، ولكنني وجدت إشارة إلى قول سِيبويهِ في كلام ابن عطية عند آيتين في سورة النساء والأنعام تشبهان في التركيب آية الصف في دخول (اللام)على الفعل المستقبل بعد فعل الأمر والإرادة ، وهاتان الآيتان هما : قوله تعالى سورة النساء : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[4]، وقوله تعالى في سورة الأنعام:﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[5]

فعند آية النساء قال ابن عطية: "اختلف النحاة في (اللام)من قوله "ليبين" ، فمذهب سِيبويهِ ـ رحمه الله ـ أنّ التقدير "لأنْ يبين" والمفعول مضمر ، تقديره: يريد الله هذا ، فإن كانت لام الجر أو لام كي فلا بد فيهما من تقدير (أنْ)؛ لأنهما لا يدخلان إلا على الأسماء ، وقال الفرّاء والكوفيون: "اللام "نفسها بمنزلة (أنْ) وهو ضعيف ، ونظير هذه اللام قول الشاعر:

«أُرِيدُ لأَنْسى ذِكْرها...» [6]

وقال بعض النحاة :« إرادتي لأنسى»[7]

وقال عند آية الأنعام:﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ ﴾(اللام)لام كي ومعها (أنْ) مقدّرة ، ويُقدَّر مفعول لـ"أمرنا" مضمر تقديره: وأمرنا بالإخلاص أو بالأيمان ونحو هذا ، فتقدير الجملة كلِّها: وأمرنا بالإخلاص لأنْ نسلمَ. ومذهب سِيبويهِ في هذه أنّ "لنسلمَ" هو موضع المفعول ، وأنّ قولك: أمرت لأقومَ ، وأمرت أنْ أقومَ يجريان سواء ، ومثله قول الشاعر:

---

(١)المصدر السابق .

(٢)الدر المصون (٣١٧/١٠).

(٣)انظر ص (٤٠١).

(٤)الآية (٢٦) من سورة النساء .

(٥)(٧١) من سورة الأنعام.

(٦) هذا جزء من صدر بيت لكثير عزة في ديوانه(١٧٦)، والبيت بتمامه:

أُرِيدُ لأَنْسى ذِكْرها فكأنّما تمَثَّلُ لي لَيْلَى بكُلِّ سبيل

وهو منسوب لكثير عزة في أمالي القالي (٦٣/٢)، والأغاني (٢٦٢/٤-٢٦٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٢٣٧)، وشرح شواهد المغني (٦٥/١)، وخزانة الأدب (٣٢٩/١٠). وقد ورد مرتين في الصفحة الآتية .

(٧)المحرر الوجيز (٨٨/٤).

«أَرَدْتُ لأَنْسَى ذِكْرَها...» [1]

ويلحظ الباحث أن أبا محمد بن عطية اختلف نقله عن سيبويه واضطرب في ذكر مذهبه عند تفسيره لآيتي النساء والأنعام، فعند آية النساء﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ ذكر ابن عطية أن التقدير عند سيبويه: لأنْ يبين، والمفعول مضمر، وتقديره: يريد الله هذا، وعند آية الأنعام ﴿... وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ ﴾نقل عن سيبويه أنه يذهب إلى أنَّ "لنسلمَ" هي موضع المفعول، وأنّ قولك أمرت لأقومَ، وأمرت أنْ أقومَ سواء.

ففي آية النساء نقل ابن عطية عن سيبويه أن المفعول للفعل "يريد" مضمر تقديره: هذا، وفي آية الأنعام نقل عن سيبويه أنّ "لنسلم" هي موضع المفعول للفعل "أمرنا".

ولم أقف على قول لسيبويه في الآيتين، فهل اختلف توجيه سيبويه في هاتين الآيتين المتشابهتين كما نقل عنه ابن عطية؟ أم هل اختلف العلماء في نقل قول سيبويه؟ وهل أخطأ ابن عطية في نقل مذهب سيبويه عند آية الأنعام؟ ويكون استدراك أبي حيّان والسَّمين الحَلبَي على ابن عطية حينئذٍ صحيحاً في نقله لمذهب سيبويه، وسيأتي -إن شاء الله – مزيد بيان لمذهب سيبويه.

وقد تعقّب أبو حيّان ابن عطية في نقله عن سيبويه في هذه المسألة في غير موطن، وردَّ عليه، وبيَّن مذهب سيبويه، قال أبو حيّان عند آية الأنعام﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾: "وقال ابن عطية: "ومذهب سيبويه أنَّ "لنسلمَ" في موضع المفعول، وأنَّ قولك: أُمرت لأقومَ وأُمرت أنْ أقومَ يجريان سواء، ومثله قول الشاعر:

أريدُ لأنسَى ذِكْرَها فكأنّما تمثّلُ لي ليلى بكُلِّ سَبيلِ

إلي غير ذلك من الأمثلة" انتهى. فعلى ظاهر كلامه تكون (اللام) زائدة، وكون" أنْ نسلمَ" هو متعلق "أُمرنا" على جهة أنه مفعولٌ ثانٍ بعد إسقاط حرف الجر، وقيل: (اللام)... وما ذكره ابن عطية عن سيبويه ليس كما ذكر، بل ذلك مذهب الكِسَائيّ والفرّاء، زعما أن لام كي تقع في موضع (أنْ) في أردت وأمرت... وذهب سيبويه وأصحابه إلى أن (اللام) هنا تتعلق بمحذوف، وأنّ الفعل قبلها يُراد به المصدر، والمعنى الإرادة للبيان، والأمر للإسلام، فهما مبتدأ وخبر"[2].

كما تعقَّب السَّمين الحَلبَي ابن عطية - عند آية الأنعام - في نقله لمذهب سيبويه وردَّ عليه[3].

وعوداً على قول الزَّمَخْشَري وابن عطية، فقد ذكر السَّمين الحَلبَي -بعد نقله لقول الزَّمَخْشَري- أنّ هذا القول خارجٌ عن أقوال البصريين والكوفيين، وفيه أنّ(أنْ) تضمر بعد

(١) المصدر السابق (٨١/٦) وقد تقدم تخريج الشاهد الشعري آنفاً ص (٣٢).

(٢) البحر المحيط (٥٥٣/٤).

(٣) ينظر الدر المصون (٦٨٦/٤).

اللام الزائدة ، وهي لا تضمر إلا بعد لام التعليل والجحود كما نصّ على ذلك النحويون[١].

وَثمّةَ قولٌ رابعٌ في مثل هذا التركيب وفي مثل هذه الآية﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ ﴾:أن (اللام) بعد الإرادة والأمر متعلقة بمحذوف على أنه خبر للمبتدأ ، وذلك المبتدأ هو مصدر الفعل المتقدّم ، والمعنى والتقدير في هذه الآية (آية الصف): الإرادة للإطفاء ، وفي آية النساء: الإرادة للبيان ، وفي آية الأنعام: الأمر للإسلام ، فإذا قلت: أردت لتقومَ ، وأمرت زيداً ليذهبَ كان التقدير : الإرادة للقيام ، والأمر للذَّهاب[٢]. وذكر أبو حيّان أن هذا القول هو مذهب سيبويه وأصحابه[٣] ، وكذا نسبه السّمين الحَلَبي لسيبويه[٤]، وعزاه لبعض البصريين[٥]. وأمّا جمهور البصريين فذكر السَّمين الحَلَبي أنهم يذهبون إلى القول الثاني الذي سبق ذكره[٦]، وفيه: أن مفعول الفعل الدال على الإرادة أو الأمر محذوف ، ويقدر في كل آية بما يناسب سياقها ، و(اللام)للتعليل ، وما بعدها معلَّلٌ ، وذكر السَّمين أن هذا القول نسبه بعضهم لسيبويه[٧].

ونلاحظ أن أبا حَيَّان نسب هذا القول لسيبويه وأصحابه البصريين ، وأمّا السَّمين فنسبه لسيبويه وبعض البصريين ، وأمّا جمهورهم فيذهبون إلى أن (اللام)للتعليل ، ومفعول فعل الإرادة أو الأمر محذوف ، وذكر السَّمين أن هذا القول نُسب أيضاً لسيبويه.

وقد رجعت لكتاب سيبويه ووجدت فيه النَّصَّ الآتي : "وسألته عن معنى قوله: أريد لأنْ أفعل ، فقال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا ، كما قال عز وجل﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[٨] وإنما هو أُمرت لهذا"[٩] وهذا النص مختلف عن التركيب الذي نناقشُه ونبحثه ، وذلك أن (اللام) وليتها (أنْ) في نصّ كلام سيبويه ، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ... ﴾ وأما التركيب الذي نناقشه وندرسه فليس فيه ذكرٌ ل(أنْ) بعد (اللام)وذلك مثل شاهدنا:﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ .. ﴾ ومثل:﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[١٠] ومثل قوله تعالى:﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ ﴾[١١].

ولو سلّمنا جدلاً أن نصّ كلام سيبويه السابق موافق للتركيب الذي ندرسه ، فليس فيه

(١) ينظر المصدر السابق (٦٦٠/٣).
(٢) ينظر البحر المحيط (٥٥٤/٤) ، والدر المصون (٦٨٦/٤).
(٣) ينظر البحر المحيط (٥٥٤/٤).
(٤) ينظر الدر المصون (٦٨٦/٤).
(٥)ينظر المصدر السابق (٦٥٩/٣).
(٦) ينظر ص (٣٩٧).
(٧)ينظر الدر المصون (٦٥٩/٣).
(٨)الآية (١٢) من سورة الزمر .
(٩) الكتاب (١٦١/٣).
(١٠) (٢٦) من سورة النساء.
(١١) الآية (٧) من سورة الأنعام .

تصريحٌ أنه يقول بهذا القول ، وإنما يتضمن أنه سأل عن تركيبٍ وأُجيب عنه.

وهذا القول ـ المتضمن تقدير الفعل الذي قبل (اللام) بمصدر في محل رفع مبتدأ ، وما بعده من الجار المجرور متعلق بمحذوف خبر ، والتقدير في الآية الشاهد (آية الصف): إرادتهم للإطفاء ، وفي آية النساء : إرادة الله للتبيين ، وفي آية الأنعام: الأمر للإسلام- قد ضعّفه السَّمين الحلبي؛ لأن فيه تأويل الفعل بمصدر من غير حرف مصدر ، ومثله المثل العربي المشهور: "تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه"[1]، والتقدير : أنْ تسمعَ ، ورفع الفعل "تسمعُ" بعد حذف (أنْ) ، وهو مؤول بمصدر لأجل الحرف المقدّر ، ومثله الآية الشاهد وما شابهها في التركيب. ولام الجر على هذا القول في محل رفع لوقوعها خبراً[2].

القول الخامس في مثل هذا التركيب: ذكره أبو حيّان عند آية الأنعام ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ بقوله "وقيل: (اللام)بمعنى (الباء) كأنه قيل: وأمرنا بأنْ نسلمَ ، ومجيء (اللام)بمعنى (الباء) قولٌ غريب"[3] ،ولا مزيد عندي على تعقيب أبي حيّان.

القول السادس في مثل هذا التركيب: ذكره الألُوسي وفيه: "أنّ "يريدون" مُنَزَّل منزلة اللازم لتأويله بـ(يوقعون الإرادة) ، قيل: وفيه مبالغة؛ لجعل كل إرادة لهم للإطفاء"[4]

ويرى الباحث أن ذلك غريبٌ بعيدٌ.

أمّا ابن عاشور فقد وجّه عند آية التوبة بتوجيه دلالي خالص ليس فيه شيءٌ من الجانب النحوي ، فقد أفاد أن التركيب في سورة التوبة لشدة مماحكة أهل الكتاب وتصلّبهم في دينهم ، ولم يؤتَ به في سورة الصف لكون المنافقين كانوا يكيدون للمسلمين خُفْيةً وفي تَمَلُّق ولين[5].

وأمّا عند آية الصف فقد وجه بتوجيه نحوي فذكر أن (اللام) في آية الصف تسمى: اللام الزائدة ، وهي للتأكيد ، وأصلها لام التعليل ، وقد ذكرت علة الفعل الدال على الإرادة عوضاً عن مفعوله ، وذلك بتنزيل المفعول منزلة العلة ، ويكون التقدير على ذلك: يريدون إطفاء نور الله ليطفئوا. وهذه تأتي كثيراً بعد الأمر والإرادة ، وتسمّى عند بعض علماء العربية: لام (أنْ)؛ لأن معنى (أنْ) المصدرية يلازمها[6].

ويرى الباحث أن في توجيه ابن عاشور هذا موافقة لما ذهب اليه الزَّمَخْشَري ، لكنّ توجيه ،

(١) المثل بهذا النص رواه الأصمعي، ورواه غيره : "أنْ تسمعَ..." والمثل يُضرب لمن خبره خير من مَرْآه، وانظر أصل المثل وقصته في جمهرة الأمثال (٢١٥/١)، ومجمع الأمثال(٢٢٧/١)، والمستقصى في أمثال العرب (٣٧٠/١).

(٢)ينظر الدر المصون (٦٥٩/٣)، (٦٨٦/٤).

(٣)ينظر البحر المحيط (٥٥٣/٤) ، و الدر المصون (٦٨٦/٤).

(٤)روح المعاني (١٠٩/٢٧).

(٥)ينظر التحرير والتنوير (١٧٢/١٠).

(٦)ينظر المصدر السابق (٢٨ /١٩٠).

ابن عاشور فيه مزيد بيان وتفصيل ، فقد أفاد بان (اللام) في آية الصف زائدة للتأكيد ، وأن أصلها لام التعليل ، وتسمى عند بعض العلماء: لام (أنْ) ، أي المصدرية ، وهذه اللام ذكرت علة الفعل "يريدون" عوضاً عن مفعوله ، حيث نُزِّل المفعول منزلة العلة والتقدير: يريدون إطفاء نور الله ليطفئوا.

وقد بسط ابن عاشور القول في مثل هذا التركيب وفي هذه (اللام) وذكر أقوال العلماء في هذه المسألة عند آية النساء ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[1] ، وأرى من المفيد أن أنقل نصّ كلامه هنا زيادةً في إيضاح المسألة وبيانها ، فقد قال: "وقوله: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ انتصب فعل "يبين" بأنْ المصدرية محذوفة ، والمصدر المنسبك مفعول "يريد" أي: يريد الله البيان لكم والهدى والتوبة ، فكان أصل الاستعمال ذكر (أنْ) المصدرية ، ولذلك ف(اللام) هنا لتوكيد معنى الفعل الذي قبلها ، وقد شاعت زيادة هذه (اللام) بعد مادة الإرادة وبعد مادة الأمر معاقبة ل (أنْ) المصدرية. تقول: أريد أنْ تفعلَ وأريد لتفعلَ ، وقال تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾ وقال: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾ وقال: ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2] وقال ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾[3] فإذا جاؤوا بـ (اللام) أشبهت لام التعليل فقدّروا (أنْ) بعد اللام المؤكدة كما قدرّوها بعد لام كي؛ لأنها أشبهتها في الصورة ، ولذلك قال الفرّاء: (اللام) نائبة عن (أنْ) المصدرية. وإلى هذه الطريقة مال صاحب (الكشّاف) ، وقال سيبويه : هي لام التعليل أي لام كي ، وأن ما بعدها علة ، ومفعول الفعل الذي قبلها محذوف يقدّر بالقرينة ، أي: يريد الله التحليل والتحريم ليبن ، ومنهم من قرّر قول سيبويه بأن المفعول المحذوف دلّ عليه التعليل المذكور فيقدّر: يريد الله البيان ليبين. فيكون الكلام مبالغة بجعل العلة نفس المعلّل.

وقال الخليل وسيبويه في رواية عنه : (اللام) ظرف مستقر هو خبر عن الفعل السابق ، وذلك الفعل مقدّر بالمصدر دون سابك على حدِّ: "تسمع بالمُعَيْدِيِّ خير من أن تراه" أي أرادة الله كائنة للبيان ، ولعل الكلام عندهم محمول على المبالغة ، كأن إرادة الله انحصرت في ذلك. وقالت طائفة قليلة: هذه (اللام) للتقوية على خلاف الأصل؛ لأن اللام للتقوية إنما يجاء بها إذا ضعف العامل بالفرعية أو بالتأخر. وأحسن الوجوه قول سيبويه بدليل دخول اللام على (كي) في قول قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي:

أردتُ لكيْما يَعلَمَ النَّاسُ أنَّها سَرَاويلُ قَيْسٍ والوفُودُ شُهودُ[4]

(١) الآية (٢٦) من سورة النساء .
(٢) الآية (٦٦) من سورة غافر.
(٣) الآية (١٥) من سورة الشورى.
(٤) التحرير والتنوير (١٩/٥).

وعن النَّحَاس أن بعض القُرَّاء سمّى هذه اللام : لام (أنْ)" [1] .

ويرى الباحث أن ابن عاشور ـ رحمه الله ـ قد اضطرب في الترجيح في هذه المسألة وفي هذا التركيب ، فهو يذهب في بَدَاءة كلامه إلى أن المصدر المنسبك من (أنْ) المصدرية المحذوفة والفعل "يبين" هو مفعول الفعل "يريد" ، ويفيد بأنّ (اللام)للتوكيد ، ثم إنه في آخر كلامه ـ بعد نقله لقول سِيبويهِ ـ يرجّح قول سِيبويهِ القائل بأن (اللام)للتعليل ، وما بعدها علة ، والمفعول محذوف ، يقدر حسب السياق ، أو يقدر بما يدل عليه التعليل المذكور.

كما يلحظ الباحث أن ابن عاشور ـ رحمه الله ـ قد حاول في أول نص كلامه السابق الجمع و التقريب بين قول الفَرّاء وقول الزَّمَخْشَري ، وذلك بدمج القولين.

وبعد هذا التَّطْواف فإن الباحث يميل إلى قول الكِسَائيّ والفرّاء ومن تابعهم؛ وذلك أنّ القرآن يُفسِّر بعضُه بعضاً ، بل إن أوّل وأوْلى وأجدر ما يُفسَّر به القرآنُ هو القرآن ذاته ، ثم كلام المصطفى –صلى الله عليه وسلم– ثم كلام العرب وعلى رأسهم صحابة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كما قرر ذلك علماء التفسير وعلوم القرآن.

وعلى ذلك فإن آية "التوبة﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ ﴾ هي مفسِّرة لآية الصف﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ ﴾وكلام العرب يشهد لذلك كما نقل الفَرّاء وغيره.

(١) التحرير والتنوير (١٩/٥).

النموذج الثالث

١- قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٩٥﴾ ﴾[1]

٢- وقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧﴾ ﴾[2]

النموذج الأول من سورة البقرة ، والنموذج الثاني من سورة الجمعة. وكلا النموذجين في الحديث عن اليهود.

وقد جاءت الآية الثانية في النموذجين القرآنيين متطابقة إلا في صدر الآية في الكلمة الأولى ، فقد جاءت آية البقرة بالحرف (لن) وجاءت آية الجمعة بالحرف (لا).

وقد التمس العلماء العلة في ذلك ، وأمعنوا الفكر في كشف سر الاختلاف الحاصل بين الآيتين بحرفي النفي (لن) و (لا).

وممن أجاب عن ذلك أبوعبدالله الخطيب الإسكافي فقد ذكر أن آية البقرة لما ابتدأت بشرط وهو قوله:﴿ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ ﴾ وكان تعليق صحة هذا الشرط بقوله تعالى: "فتمنوا الموت" وكان هذا الشرط غاية المطلب ، ولا مطلب وراءه ، وهو كون الدار الآخرة لهم خالصة من دون الناس ناسب أن يؤتى بأبلغ وأقوى لفظ يبطل تمنيهم للموت حتى يكون مبطلا لشرطهم ، وقد كان ذلك بلفظ (لن) التي تدل على القطع والثبات ، ثم أكّد ذلك بقوله تعالى: "أبداً" ، وأمّا في آية الجمعة فليس الأمر كذلك ، فالشرط المعلق به تمني الموت هو﴿ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ ﴾ وليس هذا الشرط المتضمن زعمهم أنهم أولياء لله من دون الناس غاية المطلب؛ فهم يطلبون بعد ذلك الدار الآخرة ، فلما جاء الشرط هنا قاصرا عن الشرط في آية البقرة ، ولم يكن المطلب هنا غاية المطلب كما هو في آية البقرة لم يكن هناك حاجة في نفيه وإبطاله بأبلغ وأقوى لفظ في بابه؛ فجيء بلفظ (لا) النافية ، وليس فيها معنى التأبيد ، وإنما كان ذلك بقوله تعالى: "أبدا" وجاءت آية البقرة أبلغ وأوكد؛ لأن لفظي الاسم والفعل للتأبيد[3].

فاليهود في سورة البقرة ادّعوا أن الدار الآخرة خالصة لهم من دون الناس ، وفي سورة الجمعة زعموا أنهم أولياء لله من دون الناس ، وقد أبطل الله كلا الادعائين ، وذلك بتعليق صحة

(١) الآيتان (٩٤، ٩٥) من سورة البقرة.

(٢) الآيتان (٦، ٧) من سورة الجمعة.

(٣) ينظر درة التنزيل (٢٦٦/١).

شرطهم على تمنيهم الموت. ولكن الدعوى التي في سورة البقرة أعظم من التي في سورة الجمعة ، لأن السعادة التي لا شقاء بعدها هي الفوز بدار الثواب. وأما الولاية مع شرفها فهي ليست غاية السعادة ، وإنما هي الطريق إلى السعادة الحقة في الجنة. فلما كان الادِّعاء في سورة البقرة أعظم جيء بأقوى الألفاظ النافية لإبطال ادِّعائهم ، وذلك بلفظ "لن".

ولما لم يكن زعمهم في سورة الجمعة في غاية العظمة اكتفى في إبطالها بلفظ "لا"؛ لأنها ليست في قوة نفي (لن)[1] فالادِّعاء في سورة البقرة ، مطلب وغاية ، وفي سورة الجمعة ليس غاية ، بل وسيلة إليه ، ولذا جاء النفي في البقرة بما هو أبلغ في إفادة النفي وذلك بـ "لن"[2].

وقد أفاد ابن جماعة بمثل ما أفاد به الإسْكَافِي مع زيادة بيان وتعليل في بعض جوابه ، فذكر أن آية البقرة أُكِّد فيها النفي بـ (لن)؛ لكونها أبلغ في النفي من (لا) لظهورها في الاستغراق؛ وذلك لأن دعواهم في هذه السورة هي كون الدار الآخرة لهم خالصة من دون الناس. وفي سورة الجمعة زعموا ولاية الله ، ولا يلزم من كونهم أولياء لله اختصاصهم بالجنة والثواب ، ولذا أتى بـ (لا) النافية للولاية ، كما أن آية البقرة تقدّمها ما يدل على كفرهم وعصيانهم وقتلهم الأنبياء ، فناسب النفي بحرف المبالغة في النفي (لن) ، وهو أبلغ في النفي عند كثير من أئمة العربية.

وأما آية الجمعة فلم يتقدّمها ما تقدّم آية البقرة ، فناسب الإتيان بـ (لا) التي تدل على مطلق النفي من غير مبالغة. وقد أكّد النفي في الآيتين بالتأبيد[3].

ونلحظ أن ابن جماعة علّل أوّلاً بمثل تعليل الإسْكَافِي ، وزاد تعليلاً ثانياً ، وهو أن آية البقرة تقدّمها من الكفر والعصيان وقتل الأنبياء ، وأمّا آية الجمعة فلم يتقدّمها؛ ذلك ، ولذا ناسب النفي في البقرة بـ (لن) التي للنفي المبالغ فيه ، وأمّا آية الجمعة فاكتفى فيها بحرف النفي (لا) الدال على مطلق النفي من غير مبالغة.

وقد أجاب الكِرْماني بجواب قريب من جواب الخطيب الإسْكَافِي ، فذكر أن دعواهم في سورة البقرة بالغة قاطعة ، فقد ادّعوا أن الجنة لهم بصفة الخلوص ، فجاء النفي لدعواهم بـ (لن) التي هي أبلغ ألفاظ النفي ، وبُولغ في إنكار دعواهم.

وفي سورة الجمعة جاءت دعواهم قاصرةً مردودةً ، فقد زعموا أنهم أولياء لله من دون الناس فاكتفى في نفي هذا الزعم بـ (لا) النافية[4].

(١) ينظر التفسير الكبير (١٩٢/٣).

(٢) ينظر غرائب القرآن (٣٧٨/١).

(٣) ينظر كشف المعاني (١٠٩).

(٤) ينظر البرهان في متشابه القرآن (١١٤).

وقد أجاب الأنصاري[١] والقَنُّوجي[٢] بجواب الكِرْماني من غير نسبته إليه.

ولي هنا وقفتان: الوقفة الأولى: جاء في جواب الإسْكَافي والكِرْماني وابن جماعة وغيرهم أن (لن) أبلغ في النفي من (لا) ، وأن (لن) يؤتى بها للنفي المؤكَّد أو المُبالغ فيه ، وأما (لا) فهي لمطلق النفي من غير تأكيد.

وقد ذهب إلى ذلك جمعٌ من العلماء من أهل اللغة وغيرهم ، ومن أبرزهم الزَّمَخْشَري ، قال في (الكشّاف): "ولا فرق بين (لا) و (لن) في أن كل واحدة منهما نفيٌ للمستقبل ، إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا) ، فأتى مرةً بلفظ التأكيد "ولن يتمنوه" ، ومرةً بغير لفظه "ولا يتمنونه"[٣] وقال بذلك أيضاً في كتابيه (المُفصَّل)[٤] ، و(الأُنْمُوذَج)[٥] ، وقد نقل النَّسَفي[٦] نصَّ كلام الزَّمَخْشَري وقال به من غير عزوٍ إليه.

وممن ذهبَ أيّضاً إلى أن (لن) للنفي المؤكَّد رضي الدين الأسْتَرَاباذي[٧] والزَّرْكَشيّ[٨] وذهب فريقٌ ثانٍ إلى أن (لن) لا تفيد تأكيد النفي ، ومِمَّن ذهب إلى ذلك ابن هشام ، فقد ردَّ على الزَّمَخْشَري قوله بإفادته توكيد النفي في (لن) فقال:" ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافاً للزَّمَخْشَري في (كَشَّافه) ولا تأبيده خلافاً له في (أُنْمُوذَجه) ، وكلاهما دعوى بلا دليل"[٩].

كما ردّ ابن عُصْفُور أيضاً على الزَّمَخْشَري ، وذكر أن ما ذهب إليه من إفادة (لن) النفي المؤكَّد دعوى لا دليل عليها ، وقد نقل المُرَادي ذلك[١٠].

وذكر الألُوسِي أن المشهور في (لا) و (لن) أنهما لنفي المستقبل من غير تأكيد[١١].

ونلاحظ أن ابن هشام وابن عُصْفُور يردّان على الزَّمَخْشَري فيما ذهب إليه من أن (لن) تفيد النفي المؤكَّد ، ويرى الباحث أن الخطيب الإسْكَافي سبق الزَّمَخْشَري في القول بإفادة (لن) للنفي المؤكَّد المُبالغ فيه ، فالإسْكَافي توفي قبل الزَّمخشري بقرنٍ وعقدين تقريباً. كما أن الكِرْماني معاصرٌ للزَّمَخْشَري ، وقد قال بتوكيد النفي في (لن) ، ولم يُرَدَّ على الإسْكَافي والكِرْماني كما رُدَّ

(١) ينظر فتح الرحمن (٣٢).
(٢) ينظر فتح البيان (٢٢٧/١).
(٣) الكشاف (١١٢/٦).
(٤) ص (٣٠٦، ٣٠٧).
(٥) ص (١٩٠).
(٦) ينظر مدارك التنزيل (١٩٩/٥).
(٧) ينظر شرح الكافيه (٣٨/٤).
(٨) ينظر البرهان في علوم القرآن (٤٢٠/٢)، (٣٨٧/٤).
(٩) مغني اللبيب (٢٨٤/١).
(١٠) ينظر الجنى الداني المرادي (٢٧٠).
(١١) ينظر روح المعاني (١٢٧/٢٧).

على الزَّمَخْشَري! ولعل ابن هشام وابن عُصْفُور لم يقفا على كتابي الخطيب الإسْكَافي والكِرْماني أو قوليهما ، أو لأن الزَّمَخْشَري أشهر منهما عند أهل اللغة ، وهو عالم باللغة فكان الرد عليه من أهل فنّه.

أما أبو حَيّان فاضطرب قوله في إفادة (لن) للنفي المؤكَّد؛ فقد قوّى قول الزَّمَخْشَري ورجّحه وانتصر له وقال به في مواطن عدة من كتابه (البحر المحيط)[1] ، وأكتفي بنقل نصّ كلامه في موطن واحد من المواطن التي يقول فيها بإفادة (لن) للنفي المؤكَّد المُبالغ فيه ، وذلك عند قوله تعالى :﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[2] الآية فقال: "وكان النفي بـ (لن) في هذه الجملة دون (لا) ، وإن كانتا أختين في نفي المستقبل؛ لأن في (لن) توكيداً وتشديداً ، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً ، فإن أنكر عليك قلت : لن أقيم غداً ، كما تفعل في : أنا مقيم ، وإنني مقيم ، قاله الزَّمَخْشَري ، وما ذكره هنا مخالف لما حُكي عنه: أنّ (لن) تقتضي النفي على التأبيد. وأمّا ما ذهب إليه ابن خطيب زملكي من أن (لن) تنفى ما قرب وأن (لا) يمتد النفي فيها ، فكاد يكون عكس قول الزَّمَخْشَري. وهذه الأقوال ، أعني التوكيد والتأبيد ونفي ما قرب أقاويل المتأخرين ، وإنما المرجوع في معاني هذه الحروف وتصرفاتها لأئمة العربية المقانع الذين يُرجع إلى أقاويلهم. قال سِيبويهِ - رحمه الله - : "ولن : نفيٌ لقوله: سيفعل ، قال وتكون (لا) نفياً لقوله : تفعل ، ولم تفعل"[3] انتهى كلامه. ويعني بقوله: تفعل ، ولم تفعل: المستقبل ، فهذا نصٌ منه أنهما ينفيان المستقبل ، إلا أن (لن) نفيٌ لما دخلت عليه إداة الاستقبال ، و(لا) نفيٌ للمضارع الذي يراد به الاستقبال. ف(لن) أخصّ؛ إذ هي داخلة على ما ظهر فيه دليل الاستقبال لفظاً. ولذلك وقع الخلاف في (لا) ، هل تختص بنفي المستقبل أم يجوز أن تنفي بها الحال؟ وظاهر كلام سِيبويهِ - رحمه الله - هنا أنها لا تنفي الحال ، إلا أنه قد ذكر في الاستثناء من أدواته (لا يكون). ولا يمكن حمل النفي فيه على الاستقبال؛ لأنه بمعنى (إلا) فهو للإنشاء ،وإذا كان للإنشاء فهو حال ، فيفيد كلام سِيبويهِ في قوله: "وتكون (لا) نفياً لقوله: يفعل ، ولم يفعل" هذا الذي ذكر في الاستثناء. فإذا تقرّر هذا الذي ذكرناه كان الأقرب من هذه الأقوال قول الزَّمَخْشَري؛ أوّلاً: من أن فيها توكيداً وتشديداً؛ لأنها تنفي ما هو مستقبل بالأداة بخلاف (لا) فإنها تنفي المراد به الاستقبال مما لا أداة فيه تخلّصه له ، ولأن (لا) قد ينفى بها الحال قليلاً ، ف (لن) أخصّ بالاستقبال وأخصّ بالمضارع ، ولأن "ولن تفعلوا" أخصر من "ولا تفعلون" فلهذا كله ترجّح النفي

(١) نقل الشيخ عضيمة بضعة أقوال عن أبي حيَّان في ذلك ،ينظر دراسات أسلوب القرآن الكريم (٦٣٨/٢).

(٢) الآية (٢٤) من سورة البقرة.

(٣) الكتاب (١١٧/٣) و هذا نص داخل نص، فأبو حيان نقل كلام سيبويه.

بـ (لن) على النفي بـ (لا)" [1] .

وأمّا استدراكه على الزَّمَخْشَري في القول بإفادة (لن) للنفي المؤكَّد المُبالغ فيه. فقد قال في موطن آخر- بعد نقله لكلام الزَّمَخْشَري-: "وأما قوله : إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا) فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان"[2].

وفي المقابل ذهب بعض العلماء: إلى أن (لا) تدل على النفي المؤكَّد ، فهذا المُرَادي ينقل عن ابن عُصْفُور فيقول : " قال ابن عُصْفُور: "وما ذهب إليه[3] دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي بـ (لا) آكد من النفي بـ(لن)؛ لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم ، والمنفي بـ (لن) لا يكون جواباً له ، ونفي الفعل إذا أُقسم عليه آكد"[4]. وقال المُرَادي في موطن آخر -عند حديثه عن (لا) النافية للجنس-:"فإن قلت: فلم عملت عمل (إنّ)؟ قلتُ: لمشابهتها لها في التوكيد ، فإن (لا) لتوكيد ، النفي ، و (إنّ) لتوكيد الإثبات"[5]

الوقفة الثانية: جاء في آخر توجيه الإسْكَافي قوله: "فوقع الاقتصار على "لا يتمنونه" وليس في لفظه معنى التأبيد ، وإنما حصل ذلك فيه بمقارنته من قوله "أبداً"فكان الأول أوكد وأبلغ؛ لأن لفظي الاسم والفعل للتأبيد"[6] وموطن الشاهد من كلام الخطيب الإسْكَافي هو قوله:" فكان الأول[7] أوكد وأبلغ؛ لأن لفظي الاسم والفعل للتأبيد" فالظاهر من كلام الإسْكَافي أنه يشير إلى أن لفظ الاسم (أبداً)للتأبيد ، وهو كذلك ، كما أنه يشير إلى أن الفعل "يتمنوه" للتأبيد ، وذلك لسبقه بـ (لن) النافية الدالة على التأبيد في نظره ، فالفعل دل على التأبيد لسبقه بـ (لن) النافية المؤبّدة ولم يدل على التأبيد بذاته ، وليس الأمر كذلك في آية الجمعة المذكور فيها (لا) النافية فإنه نفى دلالتها علي التأبيد بقوله: "فوقع الاقتصار على "لا يتمنونه" وليس في لفظه معنى التأبيد ، وإنما حصل ذلك فيه بمقارنته من قوله: "أبداً"[8] فالتأبيد دُلَّ عليه من لفظ "أبداً"وليس من (لا) النافية.

والحاصل أن ظاهر كلام الإسْكَافي يدل على أن (لن) تفيد النفي المؤبّد ، وقد نُسب هذا القول -القائل بأن (لن) للنفي المؤبّد- للزَّمَخْشَري. وقد أنكر جمعٌ من علماء اللغة وغيرهم هذا القول

(١) البحر المحيط (١/١٧٤).
(٢) البحر المحيط (١٠ /١٧٣).
(٣) أي الزمخشري .
(٤) الجنى الداني (٢٧٠).
(٥) المصدر السابق (٢٩٢).
(٦) درة التنزيل (١/٢٦٨).
(٧) أي قوله تعالى في البقرة "ولن يتمنوه".
(٨) درة التنزيل (١/٢٦٨).

وردّوا على الزَّمَخْشَري ، وهذه جملة من أقوالهم ، قال المُرَادي: "(لن) حرف نفي ، ينصب الفعل المضارع ، ويخلّصه للاستقبال. ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبَّدا ، خلافاً للزَّمَخْشَري ، ذكر ذلك في (أُنْمُوذَجه). وقال في غيره:" (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل". قال ابن عُصْفُور وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها"[١].

وقال الرَّضيّ: " وقوله: و (لن) معناها نفي المستقبل "هي تنفي المستقبل نفياً مؤكَّداً ، وليس للدّوام والتأبيد كما قال بعضهم"[٢].

وقال ابن هشام: "ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافاً للزَّمَخْشَري في (كشافه) ، ولا تأبيده خلافاً له في (أُنْمُوذَجه) ، وكلاهما دعوى بلا دليل ، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يُقيَّد منفيها باليوم في "﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[٣]، ولكان ذِكْر الأبد في ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ تكراراً والأصل عدمه"[٤].

ويظهر من كلام المُرَادي وابن هشام أن الزَّمَخْشَري ذكر في كتابه (الأُنْمُوذَج) أن (لن) تفيد النفي المؤبّد ، وأفاد في (الكشّاف)[٥] (المُفصَّل)[٦] أن (لن) للنفي المؤكَّد.

وعند مراجعة كتاب الزَّمَخْشَري (الأُنْمُوذَج بشرح الأُرْدَبيلي) نجد فيه قوله:" و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ، ولكن على التأكيد"[٧] ثم إن الأُرْدَبيلي الشارح قال: "وفي بعض النسخ "التأبيد" بدل قوله "التأكيد"[٨]. وقد استدرك الشيخ محمد عبد الخالق عُضَيْمَة على ابن هشام في نقله عن الزَّمَخْشَري ، وذكر أن هذا النقل غير مطابق لما قاله الزَّمَخْشَري ، وأفاد بأن الزَّمَخْشَري قال بإفادة (لن) للتأكيد والتأبيد في (الكَشّاف) واقتصر على إفادتها للتأكيد في (الأُنْمُوذَج) و(المُفصَّل)[٩].

ولكن الباحث يعتذر لابن هشام والمُرَادي بأنهما نقلا عن الزَّمَخْشَري ما وجداه ، فقد ذكر الأُرْدَبيلي شارح (الأُنْمُوذَج) أنه وجد في بعض نسخ الكتاب كلمة "التأبيد" بدل "التأكيد".

كما أن الباحث يعتذر للشيخ محمد عبد الخالق عُضَيْمَة ما وجده في النُّسخة التي بين يديه

---

(١) الجنى الداني (٢٧٠).

(٢) شرح الكافيه (٣٨/٤).

(٣) سورة مريم من الآية ٢٦.

(٤) مغني اللبيب (٢٨٤/١).

(٥) (١١٢/٦).

(٦) (٣٠٧).

(٧) الأنموذج بشرح الأردبيلي (١٩٠).

(٨) المصدر السابق .

(٩) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢ /٦٣٤ – ٦٣٧).

من كتاب (الأُنْمُوذَج) للزَّمَخْشَري والتي فيها "التأكيد" ، ولم يطّلع على النُّسخ الأخرى التي جاء في بعضها "التأبيد".

أمّا أبو حَيّان فقد ذكر أن الزَّمَخْشَري رجع عن قوله بإفادة (لن) للتأبيد ، فقد نقل نصّ كلامه من (الكشّاف) وقد سبق ذكره[1] وفيه: أن (لن) للنفي المؤكَّد و (لا) للنفي من غير تأكيد ، ثم قال أبوحَيّان " وهذا منه رجوعٌ عن مذهبه في أن (لن) تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه"[2]

وفي كلام أبي حَيّان إشارة إلى رجوع الزَّمَخْشَري عن مذهب المعتزلة في هذه المسألة إلى مذهب أهل السنة والجماعة ، ولكن السَّمين الحَلَبي استدرك على أبي حَيّان في كلامه السابق فقال: "وليس فيه [3] رجوعٌ ، غاية ما فيه أنه سكت عنه ، وتشريكه بين (لا) و (لن) في نفي المستقبل لا ينفي اختصاص (لن) بمعنىً آخرَ" [4]. ونقل القَنُّوجي استدراك السَّمين على أبي حَيّان من غير إشارة إليه[5].

ويرى الباحث صحة استدراك السَّمين الحلبي ، ويؤيّد ذلك ما ذكره الشيخ عضيمة[6] عن الزَّمَخْشَري بقوله بالتأبيد في (لن) في غير موطن من كتابه (الكشّاف).

وهذا القول القائل بأن (لن) للنفي المؤبَّد يبني عليه المعتزلة مذهبهم في إنكار رؤية الله على الدّوام والتأبيد في الدنيا والآخرة ، ويستدلون بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[7] ومذهب أهل السنة والجماعة أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة ، وقد جاءت بذلك الآيات والأحاديث الصحيحة ، أما في الدنيا فلا يستطيع الناس رؤيته – سبحانه – وعلى ذلك تُحمل آية الأعراف.

وكما رَدَّ علماء اللغة القول بإفادة (لن) للنفي المؤبَّد ، فقد ردَّ علماء الكتاب والسنة ذلك أيضا ، فهذا بدر الدين الزَّرْكَشيّ يتحدث عن (لن) ويقول: " وليس معناها النفي على التأبيد ، خلافاً لصاحب (الأُنْمُوذَج) بل إن النفي مستمر في المستقبل ، إلا أنْ يطرأ عليه ما يزيله ، فهي لنفي المستقبل ، و(لم) لنفي الماضي ، و (ما) لنفي الحال... وأمّا التأبيد فلا يدل على الدَّوام ، تقول: زيد يصوم أبداً ، ويصلي أبداً ، وبهذا يبطل تعلُّق المعتزلة بأنّ (لن) تدل على امتناع الرؤية ، ولو نفى بـ (لا) لكان لهم فيه مُتعلَّق ، إذ لم يخص بالكتاب أو بالسنة ، وأمّا الإدراك

(١) بنظر ص (٤١١).
(٢) ينظر البحر المحيط (١٠/١٧٣).
(٣) أي في كلام الزمخشري.
(٤) ينظر الدر المصون (١٠/٣٢٩).
(٥) ينظر فتح البيان (١٤/١٣٥).
(٦) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢/٦٣٦، ٦٣٧).
(٧) من الآية (١٤٣) من سورة الأعراف.

الذي نفى بـ (لا) [1] فلا يمنع من الرُّؤية ، لقول النبي –صلى الله عليه وسلم–:

"إنكم ترون ربكم"[2]، ولم يقل: تدركون ربكم ، والعرب تنفى المظنون بـ (لن) والمشكوك بـ (لا). ومِمّن صرّح بأن التأبيد عبارة عن الزمن الطويل لا عن الذي لا ينقطع ابن الخَشَّاب"[3].

وقال الزَّرْكَشِي في موطن آخر : "وقال الزَّمَخْشَري: "(لن) تدل على استغراق النفي في الزمن المستقبل ، بخلاف (لا) وكذا قال في (المُفصَّل): "(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل" وبنى على ذلك مذهب الاعتزال في قوله تعالى ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ قال: "وهو دليل على نفي الرؤية في الدنيا والآخرة" ، وهذا الاستدلال حكاه إمام الحرمين في (الشّامل) عن المعتزلة ، وردّ عليهم بقوله تعالى لليهود: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا﴾ ثم أخبر عن عامة الكفرة أنهم يتمنون في الآخرة فيقولون ﴿يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ﴾[4] يعني الموت"[5]

وكذا ردّ ابن القَيّم على المعتزلة الذين قالوا: بأن (لن) للنفي المؤبّد على الدَّوام ، فقال: "ومن أجل ما تقدّم من تصوّر معنى النفي في (لن) وطوله في (لا) يعلم الموفّق قصور المعتزلة في فهم كلام الله تعالى؛ حيث جعلوا (لن) تدل على النفي على الدّوام؛ واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[6] وعلمت بهذا أن بدعتهم الخبيثة حالت بينهم وبين فهم كلام الله كما ينبغي ، وهكذا كل صاحب بدعة تجده محجوباً عن فهم القرآن. وتأمّل قوله تعالى:﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[7] كيف نفى فعل الإدراك بـ (لا) الدالة على طول النفي ودوامه ، فإنه لا يُدرك أبداً ، وإن رآه المؤمنون فأبصارهم لا تدركه ، تعالى عن أن يحيط به مخلوق. وكيف نفى الرؤية بـ (لن) فقال ﴿لَن

(١) في قوله تعالى : "لا تدركه الأبصار" سورة الأنعام من الآية (١٠٣).

(٢) هذا جزء من حديث رواه جرير بن عبد الله –رضي الله عنه– : وفيه قال: كنا جلوسا عند رسول الله صلي الله عليه وسلم:فنظر إلى القمر ليلة البدر فقال: "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعم أن لا تُغلبوا على صلاةٍ قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا، ثم قرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾والحديث أخرجه أحمد وأصحاب الكتب الستة، وقد أخرجه أحمد في مسنده برقم (١٩١٩٠) ج(٣١/٥٢٦)، والبخاري في صحيحه في كتاب مواقيت الصلاة، في باب فضل صلاة الفجر برقم (٥٧٣) ج(١/٢١٠) ، ومسلم في صحيحة في كتاب الإيمان في باب معرفة طريق الرؤية برقم (٢٩٩) ج(١/١٤٣)، وأبو داود في سننه في كتاب السنة في باب الرؤية برقم (٤٧٢٩) ج(٣/٢٣٨)، والنسائي في السنن الكبرى في كتاب التفسير في باب قوله تعالى: (وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) برقم (١١٢٦٧) ج(١٠/١٨٥)، والترمذي في جامعه في كتاب صفة الجنة في باب ما جاء في رؤية الرب برقم (٢٥٥١) ج(٤/٥٩٢)، وابن ماجة في سننه في كتاب السنة في باب فيما أنكرت الجهمية برقم (١٧٧) ج(١/١١٣) .

(٣) البرهان في علوم القرآن (٤/٣٧٨-٣٨٨).

(٤) سورة الحاقة الآية (٢٧).

(٥) البرهان في علوم القرآن (٢/٤٢٠).

(٦) من الآية (١٤٣) من سورة الأعراف.

(٧) من الآية (١٠٣) من سورة الأنعام.

تَرَىٰنِي ﴾؟ لأن النفي بها لا يتأبّد ، وقد كذبهم الله في قولهم بتأبيد النفي بـ (لن) بقوله:﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[1] فهذا تمنٍ للموت ، فلو اقتضت (لن)دوام النفي تناقض الكلام ، كيف وهي مقرونة بالتأبيد بقوله:﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدَاۢ ﴾ولكن ذلك لا ينافي تمنّيه في النار؛ لأن التأبيد قد يُراد به التأبيد المقيّد والتأبيد المطلق ، فالمقيّد كالتأبيد بمدة الحياة ، مقيّد كقولك: والله لا أكلمه أبداً ، والمطلق كقولك: والله لا أكفر بربي أبداً ، وإذا كان كذلك فالآية إنما اقتضت نفي تمني الموت أبد الحياة الدنيا ، ولم يتعرّض للآخرة أصلاً؛ وذلك لأنهم لحبهم الحياة وكراهيتهم للجزاء لا يتمنون ، وهذا منتف في الآخرة.فهكذا ينبغي أن يُفهم كلام الله لا كفهم المحرِّفين له عن مواضعه"[2]وما ذكره الزَّرْكَشيّ وابن القَيّم كلامٌ جيّد ، فلو كانت (لن) للنفي المؤبّد -كما في شاهدنا في آية البقرة- لناقض قوله تعالى::﴿ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴾[3] ، وقوله تعالى:﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾، فهذا فيه تمنٍ للموت وطلبٌ له ، كما أن اقتران (لن) بالتأبيد في قوله تعالى:﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدَاۢ ﴾ يدل على أن (لن) لا تدل على التأبيد بذاتها ، وإنما باقترانها بقوله: "أبداً" وإلا كان مجيء "أبداً" تكراراً لا فائدة منه.

وقد سبق قول ابن هشام في الردّ على الزَّمَخْشَري ، وتعليل هذا الردّ[4].

وضعّف الشيخ محمد عبد الخالق عُضَيْمَة[5] التأبيد في (لن) ، وعلّل ذلك بأنه لو كانت (لن) للتأبيد لما جازت التغيية بـ (حتىّ) بعدها؛ لأن التغيية لا تكون إلا حيث يكون الشيء محتملاً ، فيزيل ذلك الاحتمال بالتغيية ، وقد جاءت (حتّى) بعد (لن) في مواطن عديدة ومنها قوله تعالى: ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُواْ مِنْهَا ﴾[7] وقوله تعالى:﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾[8] وغيرها. ولو كانت (لن) تدل على التأبيد لكان ذكر (الأبد) معها تكراراً. ولو كانت (لن) للتأبيد لم يقيّد منفيها منفيها باليوم في قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[9] وغير ذلك[10].

(١)الآية (٧٧) من سورة الزخرف.

(٢)بدائع الفوائد (١٠٤/١).

(٣)الآية (٢٧) من سورة الحاقة.

(٤) ينظر ص (٤١٣).

(٥)ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢ /٦٣٩).

(٦)الآية (٩٢) من سورة آل عمران.

(٧)الآية (٢٢) من سورة المائدة.

(٨)من الآية (١٢٠) من سورة البقرة.

(٩)من الآية (٢٦) من سورة مريم.

(١٠) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٣٦٩/٢) .

وبعدُ ، فهذه النصوص السابقة فيها ردٌّ على المعتزلة ، وعلى رأسهم الزَّمَخْشَري ، في قولهم بأن (لن) للنفي المؤبَّد؛ لأن في هذا القول تأييداً لبدعتهم القائلة باستحالة رؤية الله في الآخرة. ولكني وجدت من علماء اللغة والتفسير من أهل السنة والجماعة من قال أيضاً بإفادة (لن) للنفي مع التأبيد ، وممّن قال بذلك الخطيب الإسْكَافي ، وقد نقلت نص كلامه سابقاً[1]. والخطيب الإسْكَافي ليس من أهل الاعتزال ، بل إن محقِّق كتاب الاسكافي (درّة التنزيل) محمد مصطفى آيدين أشار في مقدّمة التحقيق إلى أن الخطيب سُنِّي المذهب ، ولم يسلك سبيل المعطِّلة أو المؤوِّلة أو الخوارج ، وقد برهن على ذلك من كلام الإسْكَافي في كتابه[2] وذكر نماذج تدل على ذلك.

كما أن الحافظ ابن كثير وهو من مقانع أهل السنة والجماعة قال بتأبيد النفي في (لن) ، فقد قال عند آية البقرة فَإِن ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ "و (لن) لنفي التأبيد في المستقبل ، أي: ولن تفعلوا ذلك أبداً"[3]

وقال ابن يعيش - بعد أن ساق الآية الشاهد في سورة البقرة ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدَاً ﴾-: "فذكر الأبد بعد (لن) تأكيداً لما تعطيه (لن) من النفي الأبدي ، ومنه قوله تعالى::﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة؛ لأن المراد أنك لن تراني في الدنيا؛ لأن السؤال وقع في الدنيا ، والنفي على حسب الإثبات"[4]

وأراد الباحث بذكر ما سبق إظهار الحقيقة في أن بعض أهل السنة والجماعة من علماء الكتاب والسنة أو علماء اللغة قالوا بالنفي المؤبّد في (لن) ، ولكنهم قالوا بذلك في بعض الآيات والمواطن وليس على الإطلاق ، ولم ينفوا رؤية الله في الآخرة كما صرّح بذلك ابن يعيش. أمّا المعتزلة فقد أرادوا بقولهم بالنفي المؤبّد في (لن) خدمة بدعتهم الخبيثة في استحالة رؤية الله -تعالى- في الآخرة.

وفي المقابل ذهب بعض العلماء إلى عكس ما سبق ، فقالوا بأن (لا) للنفي على الدَّوام ، وممّن قال بذلك ابن قَيّم الجَوْزية ، وقد نقلنا نصّ كلامه سابقاً[5] ، وشاهِدُنا﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدَاً ﴾ " فيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ وأن نفي الإدراك جاء بـ (لا) الدّالة على طول النفي ودوامه؛ فهو لا يُدرك أبداً حتى مع رؤية المؤمنين له في الجنة ، فالإبصار غير الإدراك ، وأبصارهم لا تدركه ، ثم إنه أشار إلى قوله تعالى: ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ وجاء نفي الرؤية بـ (لن)؛ لأن

(١) ينظر ص (٤٠٨، ٤١٢).
(٢) ينظر درة التنزيل (مقدمة التحقيق) ص (٣١).
(٣) تفسير القرآن العظيم (٣٠٣/١).
(٤) شرح المفصل (١١٢/٨).
(٥) ينظر (٤١٥ - ٤١٦) .

النفي بها لا يتأبّد "[1].

وقال الزَّرْكَشيّ: "ومنهم من قال: (لا) تنفى الأبد ، ولكن إلى وقت ، بخلاف قول المعتزلة ، وأنّ النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن)؛ لأن آخرها ألف ، وهو حرف يطول فيه النَّفَس ، فناسب طول المدّة ، بخلاف (لن) ولذلك قال تعالى: ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ وهو مخصص بدار الدنيا. وقال: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة ، وعلّل بأن الألفاظ تُشاكل المعاني؛ ولذلك اختصت (لا) بزيادة مُدّة.

وهذا ألطف من رأيّ المعتزلة ، ولهذا أشار ابن الزَّمْلَكاني في (التِّبْيان) [2] بقوله: " (لا) تنفي ما بَعُد ، و (لن) تنفي ما قَرُب ، وبحسب المذهبين أوّلوا الآيتين: بقوله تعالى:﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ ،﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًا ﴾ "[3].

والصواب عند الباحث أن (لن) و (لا) لا تدل على التأبيد في النفي مطلقاً وعلى كل حال ، وإنما يكون ذلك في بعض المواطن لا كلّها ، وذلك بحسب القرينة. وقد قرّر ذلك الزَّرْكَشيّ ، فذكر أن (لا) و (لن) لمجرد النفي. والتأبيدُ وعدمه يُؤخذان من دليل خارج أو آخر[4].

وعوداً على ما سبق - بعد هاتين الوقفتين - فقد وجّه السُّهَيْلي بتوجيه مُغايرٍ لما سبق ذكره ، فقد ذكر أن النفي جاء في آية الجمعة ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ ﴾ بـ (لا) التي هي (لامٌ) بعدها (ألف) يمتد بها الصوت ، ما لم يقطعه ضيق النَّفَس ، وهذا الامتداد الصوتي في لفظها مُشْعِر بامتداد معناها ، وناسب مجيء (لا) هنا في الموضع الذي اقترن فيه حرف الشرط بالفعل فصار من صيغ العموم ، أي يعم جميع الأزمنة ، وذلك في قوله تعالى ﴿ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ ﴾ والمعنى متى ما زعموا ذلك لوقتٍ من الأوقات أو زمنٍ من الأزمان ، فلا يتمنونه. فحرف الشرط تضمّن هذا المعنى ودلّ على العموم لجميع الأزمنة ، وجاء الجواب بـ (لا) مقابل العموم في الشرط السابق لاتساع معنى النفي في (لا).

وأما (لن) فهي بعكس (لا) من حيث عدم امتداد الصوت في لفظها ، وفي ذلك إشارة إلى قُرْب النفي بها وقصره وعدم طوله وامتداده ، ولذا وردت في آية البقرة ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ ﴾؛ لأن قبلها] قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ[وليست (إنْ) في هذا الموضع مع (كان) من صيغ العموم؛ وذلك أن (كان) لا تدل على الحدث بل تدخل على المبتدأ والخبر ، عبارة عن معنىً في الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث ، وكأنّ معنى الآية: إن كانت قد وجبت لكم الدار الآخرة فتمنوا الموت الآن.

(١) بدائع الفوائد (١/١٠٤).

(٢) أي في كتاب (التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/٤٢١).

(٤) ينظر المصدر السابق .

ثم جاء الجواب بـ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ ﴾بـ (لن) فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين[1].

وقد نقل ابن القيّم[2] والزَّرْكَشيّ[3] جواب السُّهَيْلي دون إشارة منهما إليه.

ويظهر من جواب السُّهَيْلي وتعليله أنه قرن بين اللفظ والمعنى في حرفي النفي (لا) (لن)، وأن المعنى له ارتباط باللفظ، فالألفاظ تُشاكل المعاني.

فـ (لن) تنفي ما قَرُب، و (لا) تنفي ما بَعُد، والنفي بها أطول من النفي بـ (لن)؛ لأن (لا) آخرها ألف يطول فيه النَّفَس ويناسبها طول المدّة كما في آية الجمعة، وكما في قوله تعالى:﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[4]. وأما (لن) فهي بخلاف ذلك كما في آية البقرة، وكما في قوله تعالى: ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾[5] وهو مُخَصَّصٌ بالحياة الدنيا[6].

وفي قول السُّهَيْلي هذا وقفة تتعلق بأصل (لن)، وقد اختلف في ذلك النُّحاة، فذهب الخَليل والكِسَائيّ إلى أنها حرف مُركّب من (لا) النافية و (أنْ) الناصبة فهي (لا أنْ) حُذفت الهمزة من (أنْ) تخفيفاً، ثم حُذفت الألف تخلُّصاً من التقاء الساكنين فصارت (لن).

وذهب الجُمْهُور وعلى رأسهم سِيبويهِ إلى أن (لن) بسيطة لا مركّبة، أي أنها كلمة واحدة مكوّنة من حرفين وليس فيها زيادة[7].

وذهب الفرّاء إلى أن أصل (لن) هو (لا) أُبدلت ألفها نوناً؛ لأن الألف والنون في البدل أخوان، فكما تُبدل النون ألفاً في الوقف في نحو﴿ لَنَسْفَعًۢا ﴾[8] ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾[9] كذلك تُبدل النون ألفاً في نحو "زيدا"[10].

ولعل الصحيح مذهب سِيبويهِ والجُمْهُور، وقد رُدّ قول الخَليل والكِسَائيّ القائل بالتركيب في (لن) بأوجه منها: أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يُعْدَل عن الأصل إلى الفرع إلا بدليل قاطع. كما أنه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيداً لن أضربَ، قال سِيبويهِ: "ولو كانت على ما يقول الخَليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضربَ؛ لأن هذا اسمٌ والفعل صلةٌ، فكأنّه قال: أمّا

(١) ينظر نتائج الفكر (١٠١).

(٢) ينظر بدائع الفوائد (١٠٣/١).

(٣) ينظر البرهان في علوم القرآن (٣٧٨/٤)، (٤٢١/٢).

(٤) من الآية (١٠٣) من سورة الأنعام.

(٥) من الآية (١٤٣) من سورة الأعراف.

(٦) ينظر البرهان في علوم القرآن (٤٢٠/٢).

(٧) ينظر الجنى الداني (٢٧٠).

(٨) من الآية (١٥) من سورة العلق.

(٩) الآية (٣٢) من سورة يوسف.

(١٠) ينظر رصف المباني (٣٥٥)، والجنى الداني (٢٧١).

زيداً فلا الضربُ له"[1] وأجيبُ عنه بأن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكمٌ لم يكن قبل ذلك.

وأما قول الفرّاء فقد ضعّفه غير واحد ، ومنهم المُرَادي الذي أفاد أن ما ذكره الفرّاء دعوى لا دليل عليها ، كما أن (لا) لم تكن ناصبةً في أيّ موضع[2].

وذكر ابن يَعيش أن قول الفرّاء خلاف الظاهر ، ونوع من علم الغيب[3]. كما ردّ ابن هشام على الفرّاء قوله؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً ، وليس العكس[4].

وقد صَحَّح المالِقي[5] وابن هشام[6] وغيرهم قول سِيبويهِ والجُمْهُور[7].

وبعدُ ، فقد وجّه أبو جعفر بن الزُّبَيْر الغِرْناطي بتوجيهٍ مُباينٍ لما سبق ، فذكر أن آية البقرة لما كان الوارد فيها جواباً لحكم أُخروي وذلك في المستقبل وهو كون الآخرة خالصةً لهم من دون الناس ، وليس فيها ما يدل على الحال إلا مجرد زعم واعتقاد أن الأمر يكون كذلك كان المناسب أن يأتي النفي بحرفٍ لنفي المستقبل ، وهو (لن)؛ لأن: لن يفعل ، جواب : سيفعل.

وأمّا آية الجمعة فلما كان الواو فيها جواباً لحكم دنيوي وهو زعمهم أنهم أولياء لله من دون الناس ، وهذا وصف حالي ليس فيه استقبال ناسبه أن ينفى بـ (لا) التي ينفى بها لحال والاستقبال[8].

وقد نقل محمد بن أحمد بن جزي الكلبي جواب أستاذه الغِرْناطي ونسبه إليه بقوله : "وقال استاذنا الشيخ أبو جعفر بن الزُّبَيْر الغِرْناطي" وفيه أنه لما كان الشرط في المغفرة مستقبلاً في آية البقرة ناسب نفيه بـ (لن) التي لنفي المستقبل ، ولمّا كان الشرط في آية الجمعة حالاً ناسب نفيه بـ (لا) التي ينفى بها في الحال والاستقبال"[9].

وما ذهب إليه أبو جعفر الغِرْناطي وجيهٌ مقبولٌ؛ فإن (لن) حرف نفي في المستقبل ، و (لا) حرف نفي في الحال والاستقبال عند بعض المُحقِّقين من المتقدِّمين ، والمتأخِّرين ، قال المُرَادي متحدثاً عن (لا) النافية: "فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً. ونصّ الزَّمَخْشَري

(١) الكتاب (٣ /٥).

(٢) ينظر الجنى الداني (٢٧٢).

(٣) ينظر شرح المفصّل (١١٢/٨).

(٤) ينظر مغني اللبيب (٢٨٤/١).

(٥) ينظر رصف المباني (٣٥٥).

(٦) ينظر مغني اللبيب (٢٨٤/١).

(٧) تنظر هذه المسألة في الكتاب (٥/٣) ،وشرح المفصل لابن يعيش (١١٢/٨)، ورصف المباني (٣٥٥) والجنى الداني (٢٧٠)، ومغني اللبيب (٢٨٤/١).

(٨) ينظر ملاك التأويل (٨٣).

(٩) التسهيل لعلوم التنزيل (٩٥/١).

ومعظم المتأخِّرين على أنها تخلِّصه للاستقبال. وهو ظاهر مذهب سِيبويهِ[1]. وذهب الأَخْفش والمُبَرِّد وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم ، بل قد يكون المنفي بها للحال.

قال ابن مالك: "وهو لازم لسِيبويهِ ، وغيره من القدماء لإجماعهم على صحة: قام القوم لا يكون زيداً. بمعنى: إلا زيداً. ومعلوم أن المستثنى منشئ للاستثناء ، والاستثناء لابد من مقارنة معناه للفظه ، والاستقبال يُباينه. وأجمعوا على إيقاعها في موضع يناف الاستقبال ، نحو: أتظن ذلك كائناً أم لا تظنه؟ ومالك لا تقبل؟ وأراك لا تبالي ، وما شأنك لا توافق؟ وغرَّ الزَّمَخْشَري وغيرَه من المتأخرين قولُ سِيْبَويهِ: "إذا قال: هو يفعل ، أي هو في حال فعل ، فإن نفيه: ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعاً ، فإن نفيه: لا يفعل"[2] وإنما نبّه على الأَوْلى في رأيه ، والأكثر في الاستعمال"[3].وقد أيّد ذلك الزَرْكَشي ودلّل عليه ومثّل له[4].

وأختم بتوجيهٍ ثانٍ للحسن القُمِّي – غير توجيهه الأول الذي وافق فيه الإسْكَافي وسبق ذكره[5] .فقد علَّل بأن الدَّعوى الثانية (التي في سورة الجمعة) أخصُّ؛ إذ لا يلزم أن يكون كل من له الدار الآخرة أن يكون ولياً ، أي أنه يلي النبي في الكمال ، ونفي العام أبعد من نفي الخاص ، كما أن إثبات الخاص في قولك: فلان بن فلان موجود أبعد من إثبات العام في قولك: الإنسان موجود. فلما كانت الدّعوى الأولى (التي في سورة البقرة) أبعد ناسب مجيء الأداة الأبلغ في النفي وهي (لن) في آية البقرة.

ويرى الباحث أن ما ذكره الحسن القُمِّي في تعليله هذا قائمٌ على القول بأن (لن) أبلغ في النفي من (لا) وأن (لن) للنفي المؤكَّد المُبَالغ فيه ، وقد سبق مناقشة هذا القول وعَرْض أقوال العلماء فيه ، أمّا الذين يرون أن (لا) أبلغ في النفي من (لن) فلا يكون هذا التوجيه مقبولاً لديهم ، كما أن الأمر كذلك عند من يرى استواء النفي بـ (لا) و (لن) ، وأنهما للنفي من غير تأكيد أو مبالغة ، قال الألُوسي: "المشهور في أن كلاً من (لا) و (لن) لنفي المستقبل من غير تأكيد"[6]. وفي تعدّد هذه التوجيهات وتنّوعها دليل على إعجاز وبلاغة هذا القرآن؛ فالقرآن يحتمل وجوهاً عديدةً من الإعجاز البياني.

(١) ينظر الكتاب (١١٧/٣) و ينظر كلام أبي حيّان عند نقله لقول سيبويه ص (٤١١).
(٢) الكتاب (١١٧/٣).
(٣) الجنى الداني (٢٩٦).
(٤) ينظر البرهان في علوم القرآن (٣٥٣/٤).
(٥) ينظر ص (٤٠٩).
(٦) روح المعاني (١٢٧/٢٧).

النموذج الرابع:

١-قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[١]

٢-وقوله تعالى: ﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾[٢]

٣-وقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ ﴾[٣]

في الآيات السابقة تشابهٌ كبيرٌ في ألفاظها ، وموطن الشاهد في الآية الأولى (آية لقمان) قوله سبحانه: ﴿ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ وفي الآيتين الأخريين (آيتي فاطر والزمر) قوله سبحانه: ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ ففي آية لقمان جيء بحرف الجر (إلى) ، وفي آيتي فاطر والزمر جيء بحرف الجر (اللام) ، فما هو الفرق بين الحرفين؟ وما دلالة كلٍ منهما؟ وما سر اختصاص كل آية بما جاء فيها؟

أجاب عن ذلك جمعٌ من العلماء ، وفي طليعتهم أبو عبد الله الإسْكَافي ، فقد أفاد أن آيتي فاطر والزمر "يجري لأجل مسمى" معناها لبلوغ أجل. وأما آية لقمان "يجري إلى أجل" فمعناهما استمرار جري الشمس والقمر حتى انتهاء وقت جريهما المسمى لهما.

وخُصّت آية لقمان بـ (إلى) الدالة على الانتهاء ، و (اللام) تؤدِّي؛ معناها؛ لأنها تدل على أن جريها لبلوغ الأجل المسمى ، وذلك أن الآيات التي قبلها وبعدها تنبّه على النهاية والحشر والإعادة ، فقد ورد قبلها: ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾[٤] ، وجاء بعدها: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا ... ﴾ الآية[٥]. فالمعنى: كل يجري إلى ذلك الوقت الذي هو يوم القيامة.

وأمّا المواضع التي وردت بـ (اللام) فقد جاءت بالحديث عن بدء الخلق ، فآية الزمر جاء بعدها: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا ﴾[٦] ، فالآيات تتحدث عن بدء الخلق ، وبدء جري الكواكب فهي تجري لبلوغ غاية ، وكذا في سورة فاطر فالآيات في ذكر النعم التي ابتُدئ بها في

(١) الآية (٢٩) من سورة لقمان .
(٢) الآية (١٣) من سورة فاطرة .
(٣) الآية (٥) من سورة الزمر .
(٤) الآية (٢٨) من سورة لقمان .
(٥) الآية (٣٣) من سورة لقمان .
(٦) الآية (٦) من سورة الزمر.

البر والبحر ، فقد أتى قبل الآية الشاهد:﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[1] فما ذُكرت فيه النهاية ذُكر معها حرفها (إلى) ، وما ذُكرت فيه البُدَاءَة جيء فيه بالحرف الذي يدل على العلة التي يقع الفعل من أجلها وهو (اللام)[2].

ففي آية لقمان تقدّم قبلها ذكر البعث والنشور ، وجاء بعدها أيضاً التذكير بيوم القيامة ، فكان المناسب مجيء (إلى) الدالة على انتهاء الغاية؛ لأن القيامة جريان ذلك.

وأمّا آيتا فاطر والزمر فقد تقدّمهما ذكر نعم الله وما خلقه المولى لمصالح الخلق ، فكان المناسب الإتيان بـ (اللام) والمعنى: لأجل[3].

يقول محمد الأمين الخُضَري عند آية مشابهة لشاهدنا وهي آية يس:﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾[4]: "وبتأمُّل سياق الآيات نجدها تتحدث عن آيات الله في كونه ، وترسم صورة حية للحركة الدقيقة المنتظمة لليل والنهار والشمس والقمر ، دون أن يختل هذا النظام بعدوان أيٍّ منها على الآخر ، وكأنّ الله أودع في هذه الأجرام المتحركة من الإلهام ما تدرك به غايتها ، وتسعى لتحقيق هدفها ، وهو ما تعبر عنه (اللام) خير تعبير... وإذا كان المفسرون القُدَامى قد اعتمدوا في تفسير جري الشمس على ما يشاهدونه من الحركة اليومية لدوران الأرض حول محورها أمام الشمس ، مما ينتج عنه اختلاف الليل والنهار ، والحركة السنوية لدوران الأرض حول الشمس ، وما ينتج عنها من اختلاف المشارق والمغارب ، فإن العلم الحديث قد أثبت للشمس حركة حقيقية بسرعة مخصوصة تُقدَّر بنحو اثني عشر ميلاً في الثانية ، في اتجاه مخصوص في فضاء الله هو الجهة التي فيها النجم المسمى (فيفا) ومستقرُّها لا يزال أمراً من أمور الغيب[5] ، وذلك إعجاز علمي جاء به القرآن قبل أن يولد علم الفلك

(١) الآية (١٢) من سورة فاطر .

(٢) ينظر درة التنزيل (١٠٥٦/٣) .

(٣) ينظر كشف المعاني (٣٠٧) .

(٤) الآية (٣٨) من سورة يس .

(٥) جاء في حديث أبي ذر أنه قال سالت النبي – صلي الله عليه وسلم – عن قوله تعالي: " والشمس تجري لمستقر لها" قال:"مستقرها تحت العرش" الحديث أخرجه بهذا اللفظ احمد في مسنده في حديث أبي ذر –رضي الله عنه– برقم (٢١٤٠٦) ج(٣٢٠/٣٥) ، والبخاري في صحيحه في كتاب التفسير في باب "والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم" برقم (٤٨٠٣) ج(٣١١/٣) ، ومسلم في صحيحة في كتاب الإيمان في باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان برقم (٢٥١) ج(١٢٧/١) ، ورواه النسائي في السنن الكبرى بمعناه مع زيادة فيه برقم (١١٣٦٦) ج(٢٢٩/١٠).
وقد اختلف المفسرون في مستقر الشمس، فذكر ابن كثير في تفسيره (٣٤٠/٦) قولين في ذلك : أحدهما أن المراد مستقرها المكاني وهو تحت العرش، وثانيهما : أن المقصود بمستقرها هو منتهي سيرها وهو يوم القيامة، يبطل سيرها وتنتهي حركتها وتكوّر، وينتهي هذا العالم إلى غايته، وهذا مستقرها الزماني. وقد ذكر الشوكاني في فتح=

الحديث. وتعديه الفعل بـ (اللام) تنبئ عن غرض خاص رسمه الله للشمس ، وهي تجري باحثة عنه حركة منتظمة لا تفتر ولا تمل ،... وأين هذا من حرف الانتهاء المنبئ عن توقف حركتها ببلوغها هذا المستقر ، إن ذلك يلائم الحديث عن الآخرة ، حين يراد تصوير نهاية الكون ، وبدء عالم آخر يتغير فيه نظام هذا الخلق ، ولا يلائم الحديث عن تصوير حركة الحياة في كون الله. لذلك جاء الفعل (يجري) تعبيراً عن حركة الشمس والقمر في أربعة مواضع من مشتبه النَّظم سوى هذا الموضع ، عُدِّي في ثلاثة منها بـ (اللام) ، وفي موضع واحد بـ (إلى) ، والمواضع الثلاثة التي عُدّي فيها بـ (اللام) هي مواطن الاستدلال على قدرة الله تعالى ، وتوجيه النظر والفكر إلى آياته المشاهدة ، ومنها جريان الشمس والقمر لتحقيق غاية رسمها الله لكل منهما ، دون القصد إلى انتهاء حركتهما ببلوغهما تلك الغاية... [1] أمّا الموضع الرابع الذي عُدّى بـ (إلى) فقد جاء في سياق الحديث عن الآخرة ، وما يقع فيها من بعث وحساب ، وهو ما يُؤْذِن بتوقف حركة هذه الكائنات بعد انتهائها إلى الغاية التي أرادها الله تعالى ، إعلاناً ببدء حياة أخرى ونظام كوني آخر"[2].

وقد تابع كثيرٌ من العلماء المتقدِّمين والمعاصرين الإسْكَافي وقالوا بقوله ، ومنهم الزَّمَخْشَري[3] ، وابن جَمَاعة[4] ، وأبو حَيّان[5] ، والحسن القُمِّي[6] ، والبيضاوي[7] ، والأنصاري[8] والقَنُّوجِي[9] ، ومحمد الأمين الخُضَري[10] ، وفاضل السَّامرَّائي[11] وغيرهم.

قال الزَّمَخْشَري: "فإن قلت: يجري لأجل مسمى ، ويجري إلى أجل مسمى ، أهو من تعاقب الحرفين؟ قلت: كلا ، ولا يسلك هذه الطريقة إلا بليد الطبع ضيّق العَطَن [12] ، ولكن المعنيين -

=القدير (٤٦٢/٤) بضعة أقوال في ذلك، منها ما نقلته آنفا عن ابن كثير، ورجّح الشوكاني بأن مستقرها تحت العرش، ويرى الباحث أن ذلك هو الصواب، وذلك انه قد جاء بذلك النص الذي أوردته مقدَّما، و(لا اجتهاد مع النص) كما هو مقرَّر في علم الأصول.

(١) ذكر آيتي فاطر والزمر (نموذج الدراسة) وآية الرعد (٢).

(٢) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم (٢١٩).

(٣) ينظر الكشاف (٢٢/٥).

(٤) ينظر كشف المعاني (٣٠٧).

(٥) ينظر البحر المحيط (٨ /٤٢٢).

(٦) ينظر غرائب القرآن (٥٧/٢١).

(٧) ينظر أنوار التنزيل (٢٣١/٢).

(٨) ينظر فتح الرحمن (٣٣٠).

(٩) ينظر فتح البيان (٢٩٩/١٠).

(١٠) ينظر من أسرار حروف الجر ، في الذكر الحكيم (٢٢١).

(١١) ينظر التعبير القرآن (٢٠٩).

(١٢) "العطن للإبل كالوطن للناس، وقد غلب على مبركها حول الحوض" اللسان (عطن).

أعني الانتهاء والاختصاص. كل واحد منهما ملائم لصحة الغرض؛ لأن قولك: يجري إلى أجل مسمى ، معناه: يبلغه وينتهي إليه ، وقولك: يجري لأجل مسمى: تريد يجري لإدراك أجل مسمى ، تجعل الجري مختصاً بإدراك أجل مسمى. ألا ترى أن جري الشمس مختص بآخر السنة ، وجري القمر مختص بآخر الشهر ، فكلا المعنيين غير ناب به موضوعه"[1] وقد نقل أبو حَيَّان كلام الزَّمَخْشَري بتصرف يسير من غير إشارة إليه[2] ، وقد نقلت نصَّ كلام الزَّمَخْشَري لمكانته اللُّغوية وعلوِّ كعْبه في هذا الجانب ، كما أن الباحث أراد أن يقارن بين توجيهه وتوجيه الإسْكافي.

وبعد تأمُّلٍ لقولي الإسْكَافي والزَّمَخْشَري ظهر للباحث أن الزَّمَخْشَري قال بقول الإسْكَافي في الجملة ، ولكنه ينقص عنه أو يزيد ، وربما خالفه في موطن يسير.

فالزَّمَخْشَري يرى أن "يجري إلى أجل مسمى" معناه يجري إلى أجل يبلغه وينتهي إليه ، و"يجري لأجل مسمى" أي يجري لإدراك أجل مسمى ، وهذا هو ما وجّه به الإسْكَافي. ولكن الزَّمَخْشَري أفاد زيادةً حين أنكر وشنّع على من يقول بتناوب الحرفين (إلى واللام) ، كما أنه بيّن أنّ "يجري لأجل مسمى" أي لإدراك أجل مسمى ، وذلك أن جري الشمس مختص بآخر السنة ، وجري القمر مختص بآخر الشهر.

وأمَّا وجه قصور توجيه الزَّمَخْشَري عن الإسْكَافي فهو عدم بيان الزَّمَخْشَري لسر اختصاص كل آية بما جاء فيها من (اللام) أو (إلى) وذلك بيت القصد ، وحوله نُدَنْدِن ، ونُشَرِّق ونُغَرِّب.

وأما ما قد يُظن خلافاً بين الإسْكَافي والزَّمَخْشَري فهو أن الإسْكَافي ذكر أن (اللام) للعلة ، وجعلها الزَّمَخْشَري للاختصاص.

يقول الألُوسي: "وجرى يتعدى بـ (إلى) تارة ، و بـ (اللام) أخرى ، وتعديته بالأول باعتبار كون المجرور غاية ، وبالثاني باعتبار كونه غرضاً ، فتكون (اللام) لام تعليل أو عاقبة ، وجعلها الزَّمَخْشَري للاختصاص ، ولكل وجه"[3].

ولكني رأيت المُرَادي في (الجنى الداني) يُضيِّق الفجوة في هذه المسألة ويُقرّب بين لامي الاختصاص والتعليل ، فقد ذكر في أول فصل (اللام) أنواعها ، وبدأ بالحديث عن اللام الجارَّة ، وذكر لها ثلاثين معنىً ، ثم إنه بدأ في ذكر معانيها ، وبدأ أوَّلاً بمعنى الاختصاص نحو: الجنة للمؤمنين ، وذكر أن الزَّمَخْشَري لم يذكر في (مُفَصَّله) [4] غير معنى الاختصاص للام.

(١) الكشاف (٢٢/٥).

(٢) ينظر البحر المحيط (٤٢٢/٨).

(٣) روح المعاني (٩٢/٢١).

(٤) (٣٢٨). والمرادي يريد أن الزمخشري لم يذكر للام الجارة غير معنى الاختصاص. ولم يذكر الزمخشري أيّ معنًى للام الجارة، وإنما مثّل بمثالين هما: المال لزيد، وجئتك لتكرمني.

وفي آخر حديث المُرَادِي عن اللام الجارّة ومعانيها قال: "تنبيه: التحقيق أن معنى اللام في الأصل هو الاختصاص ، وهو معنىً لا يفارقها ، وقد يصحبه معانٍ أُخَرُ وإذا تُؤمِّلت سائر المعاني المذكورة وُجدت راجعة إلى الاختصاص. وأنواع الاختصاص متعددة؛ ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل ، قال بعضهم: وهو راجع إلى معنى الاختصاص؛ لأنك إذا قلت: جئتك للإكرام ، دلّت اللام على أن مجيئك مختص بالإكرام إذا كان الإكرام سببه دون غيره ، فتأمَّل ذلك. والله أعلم"[1].

وذكر سِيْبَوَيهِ اللام (لام الإضافة) وذكر أن معناها المِلْك واستحقاق الشيء نحو: الغلام لك[2]. وأفاد محمد الأمين الخُضَري أن سِيْبَوَيهِ لم يذكر للام غير هذا المعنى[3].

وذهب فريقٌ ثانٍ من العلماء إلى قولٍ آخرَ وتوجيه مغاير لما ذهب إليه الإسْكَافي والزَّمَخْشَري ومن تابعهما ، وخلاصة هذا القول أن (اللام) في ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ بمعنى (إلى) في ﴿يَجْرِيَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ وتؤدِّي معناها ، ومعلومٌ أن الأصل في (إلى) أنها تدل على الانتهاء. وهذا القول قال به أئمة أعلام منهم أبو عبد الرحمن الضَّرير[4]، وابن مالك[5] ، وابن هشام[6] ، وابن عقيل[7]، والزَّرْكَشي[8]، والسيّوطِيُّ[9]، وغيرهم . قال ابن مالك :

" للانتهاء حتّى ولامٌ وإلى ومِنْ وباءٌ يُفهمانِ بدلا "

قال ابن عقيل شارحاً لهذا البيت: "يدل على انتهاء الغاية (إلى ، وحتّى واللام) ، والأصل من هذه الثلاثة (إلى) ... واستعمال (اللام) للانتهاء قليل ، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[10].

وقد ذكر ابن قُتَيْبَة في (تأويل مشكل القرآن) [11] أن (اللام) تكون بمعنى (إلى) واستشهد على ذلك بآيات من القرآن ، وقال في موطن آخر :"قوله:﴿تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾[12] أي: إلى

(١) الجنى الدانى (٩٦ ، ١٠٩).

(٢) ينظر الكتاب (٢١٧/٤).

(٣) ينظر من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم (٢١٧).

(٤) ينظر وجوه القرآن الكريم (٢٨٦).

(٥) ينظر ألفية ابن مالك بشرح بن عقيل (١٧/٣).

(٦) ينظر مغني اللبيب (٢١٢/١)، وأوضح المسالك (٣ /٣٢)..

(٧) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٧/٣-١٨).

(٨) ينظر البرهان في علوم القرآن (٣٤٠/٤).

(٩) ينظر الإتقان في علوم القرآن (٢٢٥/٢)، ومعترك الأقران (٢٨٤/٢).

(١٠) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل (٣/ ١٧- ١٨).

(١١) (٥٧٢).

(١٢) الآية (٣٨) من سورة يس .

مستقرها ، كما تقول : هو يجري لغايته وإلى غايته"[1].

وقد ذكر المُرَادِي أن (اللام) تأتي بمعنى (إلى) والعكس[2].

وقال المَالقي متحدِّثاً عن (اللام) غير الزائدة العاملة خفضاً: "الموضع الخامس: أن تكون بمعنى (إلى) وذلك قياس؛ لأن (إلى) يقرب معناها من معنى (اللام) ، وكذلك لفظها ، ألا ترى قوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا ﴾[3] و (هدى) يتعدّى بـ (إلى) كما قال:﴿ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[4] فالهداية في المعنى أوصلت المهديَّ إلى الصراط المستقيم ، والوصلة موجودة في معنى (إلى) و (اللام) وهي موجودة فيهما حيثما كانا ، وإن كان بينهما فرق من حيث إنّ (إلى) لانتهاء الغاية ، و(اللام) عاريةٌ عنها ، فـ (اللام) أقرب الحروف لفظاً ومعنىً إلى (إلى) من غيرها؛ فلذلك قلنا: إن دخول كل واحدة منهما في موضع الأخرى ، الا ترى أن قوله تعالى:﴿ فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾[5] وادفعوا لهم يتقاربان ، فاستعمال إحداهما في موضع الأخرى جائز كما ذُكر ، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾[6]، وقال في موضع آخر :﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾[7] " وهذا كلامٌ جيّدٌ نفيسٌ ، إلا أن قوله: " وإن كان بينهما فرقٌ من حيث إنّ (إلى) لانتهاء الغاية ، و(اللام) عاريةٌ عنها" غير مُسَلَّمٌ له؛ وذلك أن بعض الأئمة الأعلام كابن مالك وابن عقيل نصّوا على أن (اللام) تدل على الانتهاء ، وقد سبق نصّ كلامهم في ذلك[8] ، وسيأتي قريبا – إن شاء الله – كلام لابن عاشور في هذه المسألة.

وهذا القول القائل بأن (اللام) بمعنى (إلى) في الآيات موطن الدراسة قولٌ قويٌّ وجيهٌ قريبٌ؛ وذلك أنه قد جاء ذلك في كتاب الله في غير موطن ، وقد سبق آنفا ذكر أمثلةٍ على ذلك. والقرآن الكريم يُفسِّر بعضُه بعضاً. وهذا القول قال به جمعٌ من أئمة اللغة والنحو وعلوم القرآن[9].

وأمّا وجه اختصاص الآية في سورة لقمان بـ (إلى) وغيرها بـ (اللام) فلم يظهر لي في ذلك شيءٌ. والله أعلم.

وأمّا تشنيع الزَّمَخْشَري[10] على من قال بذلك فلا وجه له ، وقد ردَّ عليه ابن عاشور بردٍّ

(١) تأويل مشكل القرآن (٣١٦).

(٢) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني (٩٩)، (٣٨٧).

(٣) الآية (٤٣) من سورة الأعراف.

(٤) الآية (٨٧) من سورة الأنعام..

(٥) الآية (٦) من سورة النساء .

(٦) الآية (٦٨) من سورة النحل .

(٧) الآية (٥) من سورة الزلزلة . والنص في رصف المباني في شرح حروف المعاني (٢٩٧).

(٨) ينظر ص (٤٢٦).

(٩) ينظر ص (٤٢٦).

(١٠) سبق نقل نص كلامه ص (٤٢١).

علميٍّ هادئ ، فقال عند آية فاطر : "فعدّى فعل (يجري) بـ (اللام) ، و جيء في آية سورة لقمان تعدية فعل (يجرى) بحرف (إلى) ، فقيل: (اللام) تكون بمعنى (إلى) في الدلالة على الانتهاء ، فالمخالفة بين الآيتين تفنُّنٌ في النَّظْم. وهذا أباه الزَّمَخْشَري في سورة لقمان وردّه أغلظ ردٍّ فقال: "ليس ذلك من تعاقب الحرفين ، ولا يسلك هذه الطريقة إلا بليد الطبع ضيّق العَطَن ولكن المعنيين..." يعني فلا يعد الانتهاء معنى ل(لام) كما فعل ابن مالك وابن هشام ، وهو وإن كان يرمي إلى تحقيق الفرق بين معاني الحروف ، وهو ما نميل إليه ، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر كثرة ورود (اللام) في مقام معنى الانتهاء كثرة جعلت استعارة حرف التخصيص لمعنى الانتهاء من الكثرة إلى مساويه للحقيقة ، اللهم إلا أن يكون الزَّمَخْشَري يريد أن الأجل هنا هو أجل كل إنسان ، أي: عمره ، وأن الأجل في سورة لقمان هو أجل بقاء هذا العالم"[1]

وابن عاشور في ردِّه هذا على الزَّمَخْشَري حين أنكر تعاقب حرفي الجر (اللام) و (إلى) يظهر منه أنه يقول بأن (اللام) بمعنى (إلى) في الآيات موطن الدراسة ، وليس الأمر كذلك ، فإن ابن عاشور ذهب عند آية فاطر:﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ إلى أن (اللام) للعلة ، وأن (إلى) في آية لقمان﴿ يَجْرِيَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾لانتهاء الغاية ، ولام العلة وحرف الغاية (إلى) متقاربان في المعنى الأصلي ، وأن اختلاف التعبير بهما تفنُّنٌ في الكلام[2].

ومما يؤكّد ما قلته أنه قال عند آية فاطر: "فقيل: (اللام) تكون بمعنى (إلى) في الدلالة على الانتهاء ، فالمخالفة بين الآيتين تفنُّنٌ في النَّظْم وهذا أباه الزَّمَخْشَري..." [3] فقول ابن عاشور: "فقيل" دليل على أنه حاكٍ للقول لا قائلٌ به. فابن عاشور يرى أن (اللام) للتعليل ، وأن (إلى) للانتهاء ، ولكنه حكى القول القائل بأن (اللام) تأتي للانتهاء كثيراً كـ (إلى) ونسبه لبعض الأئمة الأعلام كابن مالك وابن هشام ، وقوّى هذا القول ، وردّ على الزَّمَخْشَري حينما أنكر ذلك[4].

وفي ذلك إنصافٌ من ابن عاشور - رحمه الله - وتلك سبيل الأئمة الأعلام المحققين.

وقد أرجأت قول ابن عاشور ، ولم أذكره مع أصحاب القول الأول (الإسْكَافي والزَّمَخْشَري ومتابعيهم) لأمرين:

الأول: أن ابن عاشور قد ردَّ بردٍّ جيدٍ موجزٍ على الزَّمَخْشَري حين أنكر على أصحاب القول الثاني القائلين بتعاقب الحرفين (اللام وإلى) فرأيت من المناسب إيراد قوله وردّه بعد ذكر القول الثاني ، وبذلك يكون قد كفانا مؤونة الردّ.

---

(١) التحرير والتنوير (٢٢/٢٨١). وانظر أيضاً (٢١/١٨٦).

(٢)ينظر المصدر السابق (٢٤/٣٢٩-٣٣٠).

(٣) المصدر السابق (٢٢ /٢٨) وقد سبق نقل نص كلامه أعلى هذه الصحيفة.

(٤)ينظر المصدر السابق .

الثاني : أن ابن عاشور حين وافق الإسْكَافي و قال إن (إلى) للانتهاء و (اللام) للتعليل ، خالفه في وجه اختصاص كل آية بما جاء فيها من (اللام) أو (إلى) ، وذكر أن الاختلاف في ذلك تفنُّنٌ في التعبير.

كما أن البِقاعي والألُوسي قالا بقول الإسْكَافي ، في أن (اللام) للتعليل ، و (إلى) للانتهاء ، ولكن الألُوسي لم يَظهر له وجه اختصاص كل آية بما جاء فيها[1].

وعلَّل البِقَاعي بتعليل مُغاير لما ذكر الإسْكَافي ومتابعوه فقال: "ولما كان السياق للتدبير علم أن المراد بجريهما لذلك ، وهو تنقلهما في المنازل والدرجات التي يتحول بها الفصول ، ويتغير النبات ، وتضبط الأوقات ، وكلما كان التدبير أسرع علم أن صاحبه أعلم ولا سيّما إن كان أحكم؛ فكان الموضع ل(اللام) لا ل (إلى) فعلّل بقوله: "لأجل" أي لأجل اختصاصه بأجل"[2].

وقال عند آية لقمان: "ولما كان محطّ مقصود هذه السورة الحكمة ، وكانت هذه الدار مرتبطة بحكمة الأسباب والتطوير والمد في الإبداع والتسيير كان الموضع لحرف الغاية فقال: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّى﴾[3]. وهذا التعليل – عند الباحث- بعيدٌ مُتكلَّف ، وهو كما ترى فتدبّر.

وهذه وقفة يسيرة تتعلق بالقول الثاني القائل بأن (اللام) تأتي بمعنى (إلى) أي بمسألة التناوب بين حروف الجر ، فقد عقد ابن جني باباً في (الخصائص) عنونه بقوله: "بابٌ في استعمال الحروف بعضها مكان بعض " قال فيه: "هذا بابٌ يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة ، وما أبعد الصواب عنه! وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجُّون لذلك بقول الله سبحانه:﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[4] أي مع الله. ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجُّون بقوله- عزّ اسمه- ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾[5] أي عليها ، ويقولون : تكون (الباء) بمعنى (عن) و (على) ويحتجُّون... وغير ذلك مما يوردونه. ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه ، والمسوِّغة له ، فأمّا في كل موضعٍ ، وعلى كل حالٍ فلا؛ ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غُفْلاً هكذا لا مقيّداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد ، وأنت تريد: معه ، وأن تقول : زيدٌ في الفرس ، وأنت تريد: عليه ، ... ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش. ولكن سنضع في ذلك رسْماً يُعمَل عليه ، ويُؤْمَن التزام الشناعة لمكانه.

(١) ينظر روح المعاني (٢١/٩٢) وقد سبق نص كلامه ص (٧٢).

(٢) نظم الدرر (١٠/٢٧٢).

(٣) المصدر السابق (١٥/٢٠٠).

(٤) الآية (١٤) من سورة الصف .

(٥) الآية (٧١) من سورة طه.

اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه... ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به ، ولعله لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً ، وقد عرفت طريقه. فإذا مرّ بك شيء منه فتقبَّله وأنَسْ به ، فإنه فصلٌ من العربية لطيف حسن يدعو الأنس بها والفقاهة فيها"[(١)] وهذا كلامٌ جيّد مُؤَصَّل ، فابن جني لم ينكر وقوع حروف الجر مكان بعضها أحَياناً ، وفي بعض المواضع دون بعض ، كما أنه لم يُجوّز تناوبها مطلقاً ، فذلك أمرٌ فاحشٌ يجر إلى ضياع اللغة وفساد الكلام.

وقال الرَّضي: " وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة"[(٢)].

وعقد ابن قُتَيْبَة لهذه القضية باباً في (أدب الكاتب) عنونه بقوله: "باب دخول بعض الصفات مكان بعض" وحشد تحته جمعاً من الشواهد[(٣)]. وقد دُرست هذه المسألة في كتب النحو[(٤)]. وهذه المسألة (تناوب حروف الجر) مختلفٌ فيها ، قال أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السِّيْد البَطَلْيَوْسي: "هذا بابٌ أجازه قومٌ من النحويين ، أكثرهم الكوفيون ، ومنع منه قومٌ ، أكثرهم البصريون. وفي القولين جميعاً نظرٌ؛ لأن من أجازة دون شرط وتقييد ، لزمه أن يجيز: سرت إلى زيد ، وهو يريد: مع زيد... وهذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف ، ومن منع من ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسّف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب؛ لأن في هذا الباب أشياءَ كثيرةً يبعد تأويلها على غير وجه البدل"[((٥))]. فمَنْعُ تناوب حروف الجر مطلقاً يدعو إلى التعسُّف والتكلُّف في التأويل ، وإجازة ذلك مطلقاً غير ممكن ، وإنما يكون التناوب والبدل أحَياناً لا مطلقاً . وقد نبّه ابن هشام على ذلك في كتابه (مغني اللبيب) في الباب السادس في التحذير من أمر اشتهرت بين المُعْربين والصواب خلافها ، في الموضع الثالث عشر فقال: "قولهم: "ينوب بعض حروف الجر عن بعض" وهذا أيضاً يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم: "ينوب" وحينئذٍ فيتعذّر استدلالهم به ، إذ كل موضع ادّعو فيه ذلك يُقال لهم فيه: لا نُسلِّم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد ، ودخلت مِنْ عمرو ، وكتبت إلى القلم ، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادُّعيت فيها

(١) الخصائص (٣٠٦/٢).

(٢) شرح الكافية (٢٦٤/٤) .

(٣)ينظر أدب الكاتب (٣٩٤).

(٤)ينظر مثلا المقتضب (٣١٩/٢) ، وأوضح المسالك (٤/٣)، وشرح ابن عقيل (٣/٣) .

(٥)الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٣٣٨/١).

النيابة أن الحرف باقٍ على معناه ، وأن العامل ضُمِّن معنى عامل يتعدَّى بذلك الحرف؛ لأن التجوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف"[١]

فابن هشام لا يجيز أن نقول :"تنوب حروف الجر عن بعض" ، وإنَّما الصواب: "قد تنوب حروف... "أي النيابة في موضعٍ دون موضعٍ ، ثم إنه ذكر مذهب البصريين وهو منعهم نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ، ويحملون ذلك على التضمين ، أي أن الفعل يُضَمَّن معنى فعلٍ آخر يصح به تعديته مع ذلك الحرف؛ لأن التجوُّز في الفعل عندهم أسهل منه في الحرف.

وقد عقد علي بن محمد الهروي في آخر كتابه (الأزهية في علم الحروف) [٢] باباً في دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض وقال فيه : " إعلم أن حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعض . وقد جاء ذلك في القرآن وفي الشعر " [٣]

وعَوْداً على ما سبق فإن الكِرْمَاني أشار إلى أن (إلى) و (اللام) يتناوبان ، فتقول في الزمان: جرى ليوم كذا ، ،وإلى يوم كذا ، والأكثر في ذلك (اللام) كما هو في القرآن؛ لأن اللام بمنزلة التاريخ ، فتقول: كتبت لثلاثٍ بقين من الشهر ، وآتيك لخمسٍ بقين من الشهر.

وأمّا آية لقمان التي جاءت بـ (إلى) فلموافقتها ما قبلها:﴿ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٤] ، والقياس: لله بـ (اللام) وذلك كقوله تعالى:﴿ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ ﴾[٥] لكنها جاءت بـ (إلى) بالحمل على المعنى ، والتقدير: يقصد بطاعته إلى الله ، وكذلك ﴿ يَجْرِيٓ لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ أي يجري إلى وقته المسمى له[٦].

وذكر في موطن آخر (عند آية لقمان) أن الحرف (إلى) متصل بآخر الكلام ويدل على الانتهاء ، وأمّا حرف (اللام) فهو متصل بأول الكلام ويدل على الصلة[٧].

وبالنظر إلى التوجيهين قد يظهر منهما الاختلاف والتباين؛ فهو يذكر في الموطن الأول أن (إلى واللام) يأتيان بمعنًى واحدٍ في الزمان ، والأكثر في ذلك اللام ، وأمّا (إلى) في آية لقمان فجيء بها لموافقة آية قبلها ﴿ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ ، ثم إنه في موطن آخر يفيد أن (إلى) للانتهاء ومتصلة بآخر الكلام ، وأمّا (اللام) فتدل على الصلة وتتصل بأول الكلام.

وهذان التوجيهان ليس فيهما ما يدعو للقبول في نظر الباحث.

---

(١)مغني اللبيب (٦٥٦/٢) .

(٢)(٢٦٧)

(٣) الأزهية في علم الحروف (٢٦٧)

(٤)الآية (٢٢) من سورة لقمان .

(٥)الآية (٢٠) من سورة آل عمران.

(٦)ينظر البرهان في متشابه القرآن (٢٠٨) .

(٧)ينظر المصدر السابق (٢٧٣).

وأختم بتوجيه أبي جعفر أحمد بن الزُّبَيْر الغِرْناطي الذي ذكر أن آية لقمان بدأت بالتنبيه على الاعتبار بقوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ ثم عطف بواو النسق المقتضية للجمع بقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ فدخل مع ما قبله تحت حكم التنبيه بالاعتبار؛ فانسحب على الجميع ، فطال الكلام بذلك ، فناسب ذلك الإتيان بـ (إلى) التي هي بمعنى (اللام).

وأمّا آيتا فاطر والزمر فهما مبنيتان على الإيجاز؛ فلذلك ناسب الجر بـ (اللام) ، مناسبة للتركيب.

فالغِرْناطي يفيد أن آية لقمان طال الكلام فيها فناسب الجر بـ (إلى) ، وأمّا آيتا فاطر والزمر فأوجز الكلام فيهما فناسب الجر بـ (اللام) فجاء كل حرف بما يناسب التركيب.

وهذا التوجيه بعيدٌ غير قريب - عند الباحث- وهو غير مُسَلَّم له ، فآية الزمر ابتدأت بقوله تعالى:﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ... ﴾ فهي بدأت بخلق السموات والأرض ، وذلك أطول من قوله تعالى في آية لقمان: "ألم تر" ، وأوضحُ من آية الزمر آيةُ الرعد: ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى... ﴾[1] فقد ابتدأت بذكر رفع السموات ثم استواء الله – سبحانه - على عرشه ثم قال: " وسخر الشمس..." فقد طال الكلام فيها أكثر من آية لقمان ، وأتى فيها بـ (اللام)؛ فما ذكره الغِرْناطي بعيدٌ غير مُسَلَّمٍ له ، والله تعالى أعلم وأحكم.

(١) من الآية (٢) من سورة الرعد .

الخاتمة:

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله وبعدُ:

فإن كل حرفٍ بل كلمةٍ في القرآن الكريم جاءت في مكانها المناسب وموطنها الملائم ، وصدق الله القائل: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[1].

وهذا القرآن بلغ الغاية في الفصاحة والبيان ، وهذه الدراسة المختصرة قد أظهرت وجهاً من وجوه إعجاز كلام الله الكريم في حروف المعاني في الآيات المتشابهات لفظاً.

وبعدَ هذه الدراسة اللغوية في رحاب كتاب الله في بعض الآيات المتشابهة لفظاً التي حصل فيها اختلاف في الحرف ظهرت للباحث نتائج من أهمها:

- أن اختلاف العلماء في الحرف ومعناه ينشأ عنه اختلاف في دلالة الآية وتوجيهها وأحكامها. وذلك مثل (اللام) في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ ﴾.[2]
- أن بعض الفرق الضالة كالمعتزلة وغيرهم اتخذت من اللغة باباً لبدعتهم ومسلكاً لضلالتهم ، ولذا وجب على العلماء الردّ عليهم ، وإخراجهم من الباب الذي ولجوا منه.
- أن القول المحقّق –عند الباحث – في مسألة تناوب حروف الجر هو: أنه لا يجوز القول بذلك مطلقا كما هو قول أكثر الكوفيين ، كما أنه لا يجوز منع ذلك مطلقا كما هو قول أكثر البصريين ، وإنما الصواب أن يقال: إن حروف الجر قد ينوب بعضها مكان بعض ، وفي بعض المواطن دون بعض ، فمن جوّز مطلقا فقد جرّ إلى ضياع اللغة وفساد الكلام ، ومن منع مطلقا فقد حجّر واسعاً ، وخالف ظاهر القرآن وكلام العرب ، ولزمه أن يتكلّف ويتعسّف في التأويل.
- أن القرينة والسياق يؤثّران – أحياناً – في تحديد معنى الحرف ، وذلك مثل حرفي النفي (لا) و (لن) ، فالتحقيق فيهما –عند الباحث – أنهما لا يدلان على التأبيد مطلقاً وعلى كل حالٍ – كما ذهب إليه بعض العلماء – وإنما يدلان على مجرد النفي ، والتأبيدُ وعدمُه يؤخذان من دليل آخر.
- المشهور أو الكثير أن (الواو) لمطلق الجمع ، و (الفاء) للجمع مع التعقيب ، والمفهوم من (الفاء) نوع داخل تحت المفهوم من (الواو) ، و(الواو) أعم؛ لدلالتها على مطلق الجمع بدون قيد ، وأما (الفاء) فتدل على الجمع بقيد التعقيب.
- أن اختلاف كلام العالمِ – أحياناً – في موطنٍ عن موطن آخر مشابه ، واضطرابه في

(١) الآية (٨٢) من سورة النساء.

(٢) الآية (٨) من سورة الصف .

التوجيه والتأويل في آية دون أخرى مع التشابه بينهما ربما كان سببه النقل عن غير واحد من العلماء دون عزوٍ أو مراجعة للقول الأول ، ورُبما كان سببه النقل عن أحد العلماء في موطن ، والاجتهاد في موطن مُشابهٍ آخرَ.

المصادر والمراجع:

١) الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ١٤١٨ه.

٢) أدب الكاتب ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

٣) إرشاد العقل السليم إلي مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود) ، لأبي السعود ، دار الفكر.

٤) الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٣٩٣م

٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي ، تحقيق علي محمد معوّض ، وعادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٦) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، شرحه وكتب هوامشه عبدأ علي مهنا ، وسمير جابر ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٧) الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب ، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي ، تحقيق محمد باسل عيون السُّود ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٨) الأمالي ، لأبي على إسماعيل بن القاسم القالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ، بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، دار إحياء التراث العربي.

١٠) ١٠. أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل ، لزين الدين محمد بن أبي بكر الرازي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن المطر ودي ، دار عالم الكتب ، الرياض ، الطبعة الأولى ،١٤١٢هـ.

١١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) ، لأبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ.

١٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري ، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت.

١٣) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ،بيروت ١٤١٢هـ.

١٤) بدائع الفوائد ، لابن القيّم الجوزيّة ، تحقيق سيد عمران ، وعامر صلاح ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٥) البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت.

١٦) البرهان في متشابه القرآن ، لمحمود بن حمزة الكرماني ، تحقيق احمد عز الدين عبد الله خلف الله ، دار الوفاء ، مصر ، المنصورة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ.

١٧) تأويل مشكلة القرآن ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق السيد احمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ.

١٨) التحرير والتنوير ،المختصر من "تحرير المعنى السديد ، وتنوير العقل الجديد ، من تفسير الكتاب المجيد" لمحمد الطاهر بن عاشور ، تونس.

١٩) التسهيل لعلوم التنزيل ، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي ، تحقيق محمد عبدالمنعم اليونسي ، وإبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب الحديثة.

٢٠) التعبير القرآني ، للدكتور فاضل السامرائي ، دار عمار ، عمان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٧هـ.

٢١) تفسير القرآن العظيم ، لأبي الفداء بن كثير ، حققه وخرج أحاديثه أبو إسحاق الحويني ، واختصره الدكتور حكمت بن بشير بن ياسين ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى ، ١٤٣١هـ

٢٢) التفسير الكبير ، لفخر الدين الرازي ، دار الكتب العلمية ، طهران ، الطبعة الثانية.

٢٣) تفسير القرآن الكريم (تفسير المنار) لمحمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ.

٢٤) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، لأبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ، تحقيق إبراهيم صالح ، دار البشاير ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٥) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) لمحمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٢٦) جمهرة الأمثال ، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري ، تحقيق أحمد عبدالسلام ، ومحمد سعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العملية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٧) الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المُرادي ، تحقيق فخرالدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ.

٢٩) الخصائص ،لأبي الفتح بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت.

٣٠) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد بن عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة.

٣١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ه.

٣٢) درة التنزيل وغرة التأويل ، لمحمد بن عبد الله الخطيب الاسكافي ، تحقيق الدكتور محمد مصطفي آيدين ، مطابع جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٣) ديوان كثير ،شرح مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد المالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ،

الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٥) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدين محمود الألوسي ، حققه مجموعة من طلبة العلم ، مؤسسة الرسالة بيروت. لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٣٦) الروض الريان في أسئلة القرآن ، لشرف الدين الحسن بن سليمان بن ريان ، تحقيق عبد الحليم السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ،١٤١٥هـ.

٣٧) سنن ابن ماجه. ، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار ، دار الكتب العملية ، بيروت. لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٨) سنن أبي داود ، لسليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق محمد عبدالعزيز الخالدي ، دار الكتب العملية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٩) السنن الكبرى لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق حسن عبدالمنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت. لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٠) سير أعلام النبلاء ، لمحمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت. لبنان ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م

٤١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن عقيل العقيلي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ.

٤٢) شرح الأنموذج في النحو ، لمحمد بن عبدالغني الأَرْدَبيلي ، تحقيق حسني عبدالجليل يوسف ، مكتبة الآداب. القاهرة.

٤٣) شرح التسهيل لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠هـ

٤٤) شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، نشره أحمد أمين ، وعبدالسلام هارون ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ -١٩٩١م.

٤٥) شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي ، تصحيح وتعليق محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة.

٤٦) ٤٦. شرح الكافية ، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا.

٤٧) شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.

٤٨) صحيح البخاري بحاشية السندي ، لمحمد بن إسماعيل البخاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ،١٤١٩هـ.

٤٩) صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج القشيري ، تصحيح وشرح أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ،١٤١٨هـ.

٥٠) غرائب القرآن و رغائب الفرقان ، لنظام الدين الحسن بن محمد القُمّي النيسابوري ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٨١هـ.

٥١) فتح البيان في مقاصد القرآن ، لصديق حسن القَنُّوجي البخاري ، مراجعة إبراهيم ابن عبدالله

الأنصاري ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ.

٥٢) فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري ، تحقيق محمد علي الصابوني ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ،١٤٠٥هـ.

٥٣) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، لمحمد بن علي الشوكاني ، اعتنى به وراجعه يوسف الغوش ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ،١٤١٥هـ.

٥٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني ، تحقيق الدكتور فهمي حسن النمر ، والدكتور فؤاد علي مخيمر ، دار الثقافة ، الدوحة ، الطبعة الأولى ،١٤١١هـ.

٥٥) الكامل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، دار الرسالة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٥٦) الكتاب لسيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ.

٥٧) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، ومحمد علي معوض ، مكتبة العبيكان ، السعودية – الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ.

٥٨) كشف المعاني في المتشابه والمثاني ، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة ، تحقيق مرزوق علي إبراهيم ، دار الشريف ، السعودية – الرياض ، الطبعة الأولى ،١٤٢٠هـ.

٥٩) لسان العرب ، لابن منظور ، اعتني به أمين محمد بن عبد الوهاب ، و محمد الصادق المهدي ، دار أحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت- لبنان ، الطبعة الاولى١٤١٦هـ.

٦٠) مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٦١) محاسن التأويل ، لمحمد جمال الدين القاسمي ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر ، بيروت . لبنان الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

٦٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب الأندلسي ، تحقيق وتعليق عبدالله بن إبراهيم الأنصاري ، والسيد عبدالعال السيد إبراهيم وآخرين ، طبع على نفقة سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م.

٦٣) مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، تحقيق وترتيب حمزة فتح الله ، ومحمود خاطر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت. لبنان ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦٤) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) لعبدالله بن أحمد النسفي ، المكتبة الأموية ، دمشق ، مكتبة الغزالي ، حماة.

٦٥) المستقصى في أمثال العرب ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتب العملية ، بيروت. لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، حققه شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦٧) معاني القرآن ، لعلي بن حمزة الكسائي ، جمع وإعداد عيسى شحاته ، دار قباء ، القاهرة ، ١٩٩٨م.

٦٨) معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفرّاء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار.

٦٩) معترك الأقران في إعجاز القران ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ضبطه وصححه احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ.

٧٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٠٧هـ.

٧١) ٧١. المفصّل في علم العربية ، لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الخوارزمي ، دار الجيل ، بيروت - لبنان.

٧٢) المقتضب لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت.

٧٣) ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه من آيات التنزيل ، تحقيق الدكتور محمود كامل احمد ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٤٠٥هـ.

٧٤) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم ، لمحمد الأمين الخضري مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م

٧٥) من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم "الفاء ، ثم" لمحمد الأمين الخضري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

٧٦) نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي ، حققه عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ،١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٧٧) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ، إشراف محمد عبد المعين خان ، دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ.

٧٨) وجوه القرآن الكريم ، لأبي عبدالرحمن إسماعيل بن أحمد الضرير ، تحقيق فاطمة يوسف الخيمي ، دار السقا ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٣٨٩

النموذج الأول : بين حرفي العطف (الواو والفاء)..... ٣٩٢

الشاهد الأول : قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾

النموذج الثاني : بين الحرفين الناصبين ٤٠١

الشاهد الأول : قوله تعالى :﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾.

الشاهد الثاني: قوله تعالى:﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾.

النموذج الثالث : بين حرفي النصب (لا ولن)..... ٤١٢

الشاهد الأول :قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٩٥﴾ ﴾

الشاهد الثاني:وقوله تعالى:﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧﴾ ﴾

النموذج الرابع : بين حرفي الجر (إلى و اللام)..... ٤٢٦

الشاهد الأول :قوله تعالى :﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

الشاهد الثاني:قوله تعالى:﴿ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾

الشاهد الثالث:قوله تعالى:﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ ﴾

الخاتمة: ٤٣٧

المصادر والمراجع : ٤٣٩